محضر الجلسة رقم 736

التاريخ: السبت 27 ذو الحجة 1431 (4 دجنبر 2010)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وأربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والنصف صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة موقف البرلمان الإسباني المعادي للمغرب.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد وزير الدولة،
السيد الوزير،
السادة المستشارون المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،

يجتمع مجلسنا اليوم في جلسة استثنائية لمناقشة موقف البرلمان الإسباني الأخير، موقف متسرع، موقف منحاز ومعادي لبلادنا في حقوقها السيادية المشروعة على أقاليمنا الجنوبية المسترجعة، وهو موقف، مع الأسف، يحيي موروفوبيا ولت وانقضت، تحركها الهواجس الدفينة والحنين إلى عهد محاكم التفتيش وعهد الاستعمار البغيض، وذلك بإيعاز من الحزب الشعبي الإسباني ومن يدور في فلكه.

فبعد النكسات التي تعرض لها خصوم الوحدة الترابية بعد أحداث العيون الإجرامية، والتي كشفت الستار عن المخطط الجزائري الدنيء، الرامي إلى زعزعة الاستقرار بأقاليمنا الجنوبية وزرع الفتنة بين سكانها وبث الرعب في نفوسهم عبر تسخير ميليشيات من أصحاب السوابق القضائية وميليشيات البوليساريو، وبعدما عقب ذلك من تزوير مفضوح للحقائق من طرف الإعلام الإسباني في خرق مقصود ومدروس وإخلال سافر بالقواعد الأخلاقية والمهنية للصحافة المسؤولة والرصينة بغية تضليل الرأي العام الإسباني وزرع الشك والريب في الرأي العام الأوروبي وتسميم الأجواء في هذا البرلمان وتسميم الأجواء في علاقاتنا المتميزة مع الجارة الإسبانية وما يربطنا من مصالح مشتركة ومن تحديات كبيرة في المستقبل، مشتركة كذلك.

ومع ذلك، لم يتوان خصوم وحدتنا الترابية في تأليب الرأي العام الإسباني، خصوصا المتطرف منه، من خلال دفع البرلمان الأوروبي أولا إلى اتخاذ قرار متسرع، منحاز وجائر، وكذلك من خلال دفع جزء كبير من الرأي العام الإسباني إلى تسميم العلاقات بين الشعبين وبين مختلف فصائل الشعب الإسباني، في الوقت الذي يسجل فيه المغرب بارتياح كبير تزايد الاقتناع الدولي بنجاعة المبادرة المغربية المتمثلة في الحكم الذاتي الموسع وحل المشكل المفتعل في أقاليمنا الجنوبية بطريقة حضارية.

فهل يريد خصومنا، زيادة على تضليل جزء كبير من الرأي العام الإسباني والدولي وتسخير نوع من اللفيف الأجنبي ضد بلادنا، نسف المفاوضات المباشرة والحيلولة دون الوصول إلى حل نهائي للنزاع المفتعل في أقاليمنا الجنوبية؟

وها نحن اليوم نجد أنفسنا أمام فصل جديد من المؤامرة التي صارت فصولها جلية للعيان بتصويت البرلمان الإسباني على قرار متسرع، ظالم، ضال ومضلل، لم يأخذ بعين الاعتبار لا الحقائق الصادقة والمعطيات الموضوعية التي قدمتها بلادنا ولا شهادات المنظمات الدولية، المشهود لها بالنزاهة والحياد ك (Amnesty International) و(Human Rights Watch) ولا المنظمات المغربية المهتمة بنفس الملفات، والتي يشهد لها بالنزاهة ولم يشر ولو مرة واحدة إلى قضية مصطفى ولد سلمى، ولا الظلم المسلط على سكان مخيمات تيندوف، ولا هضم حقوقهم، ولا منع المندوبية السامية للاجئين على الأقل من إحصائهم ومعرفة عددهم وهويتهم، ولم يأخذ بعين الاعتبار لا المصالح المشتركة ولا الاستثمارات الكبيرة التي مكنتنا جميعا من تأمين جنوب أوروبا من الهجرة السرية المخيفة والجريمة العابرة للقارات.

هذه اللحظة تقتضي منا أكثر من أي وقت مضى مزيدا من رص الصفوف وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل الحيطة والحذر والرد بالصرامة اللازمة والحزم على هذه الهجمات والتحرشات، انسجاما مع ما عبر عنه الشعب المغربي قاطبة خلال المسيرة الثلاث مليونية بالدار البيضاء يوم الأحد 28 نوفمبر الماضي، وكذا مع موقف المجلس الموقر الذي ندد خلال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 16 نوفمبر بالحرب المسعورة التي تشنها بعض وسائل الإعلام الاسبانية على بلادنا، والتي تتمادى في زرع الفتنة والبغض والعنصرية في صفوف شعبينا وشعبي البلدين، غير مكترثة لا بالمصالح المشتركة ولا بالتحديات المستقبلية ولا بالمصالح الآنية التي تربط وشائج المحبة والصداقة بين شعبينا.

هذه المظاهر تتطلب كذلك، وهذا لم يأخذه البرلمان الإسباني، تتطلب مجابهتها التنسيق المستمر والواعي بين جميع مصالح بلدينا في إطار من الاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية وحسن الجوار وعدم سد المستقبل حفاظا على مستقبل الأجيال القادمة.

شكرا لكم على انتباهكم.

والآن أعطي الكلمة لأول متدخل والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الاستثنائية التي يخصصها مجلس المستشارين لمناقشة خلفيات وأبعاد هذا الفصل الجديد من فصول هجمة شرسة، لعلها غير مسبوقة، تشنها جهات معادية ضد المصالح العليا لبلادنا، وتحديدا لمناقشة خلفيات وأبعاد هذا القرار الجائر الذي صدر عن البرلمان الأوربي، والذي يبدو أنه قد تنكر لمجمل حقائق الجغرافيا والتاريخ وانحاز بشكل سافر لأطروحات وروايات أعداء وحدتنا الوطنية، في انسياق فاضح لجزء من الطبقة السياسية الإسبانية وراء نزعة فرانكوية، يبدو أنها لم تنتهي جذورها وثقافتها في وعي ولا وعي جزء من هذه الطبقة السياسية.

وأريد أن أشير إلى أنه في الوقت الذي يبذل فيه الشعب المغربي مجهودا نفسية وسياسية واقتصادية كبيرة لطي صفحات الآلام والمعاناة جراء الفظاعات التي ارتكبتها القوات الاستعمارية الإسبانية في حق المغاربة، فإن إسبانيا، وضدا على نموذجها الديمقراطي نفسه، ما فتئت تتمادى في استفزاز مشاعرنا، في استفزاز مشاعر المغاربة، بإصدار برلمانها مواقف معادية، تستهدف النيل من حقوقهم والمساس بسيادتهم الوطنية.

إن آخر من يمكن له أن يعطي دروسا في احترام حقوق الإنسان للمغرب، هي إسبانيا بالذات، هي دولة إسبانيا، التي لازال تاريخها القريب ملطخا بأبشع حروب الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ.

إن ذاكرتنا، أيها السادة، لازالت متقدة، إننا لم ولن ننسى أن إسبانيا هي التي كانت تقطع الرؤوس وتمثل بجثث الضحايا المدنيين، أطفالا ونساء وشيوخا، إننا لن ننسى هذا المشهد البشع الذي تحدثت عنه الكثير من المراجع التاريخية الموثوق في صدقيتها، ومن بينها هذه الصورة البشعة التي يظهر فيها جنود إسبان وقد قطعوا رؤوس مواطنين مغاربة أبرياء، وتراهم في حالة انتشاء وزهو بالانتصارات المزعومة التي حققوها، ويبدو أن لإسبانيا ذاكرة قصيرة، إذ تسعى إلى إعطاء دروس للمغرب في احترام حقوق الإنسان.

إن من ارتكب مثل هذه الجرائم التي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، والتي تحدثت عنها مراجع أجنبية وليست مغربية، معتمدة في ذلك على الوثائق الموجودة في الأرشيف الإسباني والفرنسي والأمريكي والإنجليزي، هو غير مؤهل لكي يعطي للمغرب دروسا في احترام حقوق الإنسان.

وحين لم تسعفها هذه الأساليب المتوحشة، لجأت إلى ما هو أبشع منها مستعملة غاز الإبريت، حيث ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من السكان المدنيين، وسممت جل الأراضي الصالحة للزراعة، وأبادت القطيع والثروة الغابوية، وسببت في أمراض السرطان التي لا تزال العديد من الأسر المغربية تعاني منها إلى يومنا هذا، هذه الصورة التي أراد البرلمان الإسباني أن يعيدها إلى أذهان المغاربة ومعاناتهم مع مخلفات الممارسات الاستعمارية، بما فيها الغارات السامة التي لم تنتهي آثارها بعد، ولم تندمل الجراحات الغائرة والعذابات الأليمة التي عانى ويعاني منها شريحة واسعة من المغاربة.

إن دولة إسبانيا التي ارتكبت جريمة حرب من صنف الجريمة ضد الإنسانية، بدلا من تقديم اعتذار رسمي للشعب المغربي، عسى أن يخفف من آلامه ويساعد على بناء الثقة في مستقبل العلاقات بين الشعبين، الإسباني والمغربي، نراها مصرة على تأكيد طغيان المنطق الاستعماري لدى طبقتها السياسية أو تحديدا لدى جزء من طبقتها السياسية، في تعاملها مع قضايا الشعب المغربي، وحين لم يكفيها ما أبادته خلال حربها الاستعمارية القذرة، لجأت إلى تجنيد الأطفال المغاربة الأبرياء مكرهين لتستعملهم دروعا بشرية خلال الحرب الأهلية الإسبانية، بل ونراها ترفض إلى اليوم الكشف عن عدد المغاربة الذين قضوا في هذه الحرب الإسبانية-الإسبانية، وبالأحرى أن تسمح بنقل جثامينهم لإعادة دفنهم في وطنهم حتى يتسنى لذويهم الترحم عليهم.

ومن يحق له في ضوء هذه الصفحات البشعة أن يعطي دروسا للمغرب، إنه يحق لنا فعلا أن نصنف إسبانيا باعتبارها أبشع استعمار شهده التاريخ، وهي لازالت تحتل أجزاء من المغرب، سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والنكور وبادس وليلى، ضدا على حقائق الجغرافيا والتاريخ الساطعة.

لقد اعتبر المغرب دائما أن الشراكة مع إسبانيا ضرورة قصوى، وأن مستوى هذه الشراكة يجب أن يتطور باستمرار، ولقد وفر المغرب كل المتطلبات لذلك من إمكانيات كافية لمراقبة الحدود، وعبر باستمرار وفي مراحل متعددة عن استعداده التام لمحاربة الشبكات الدولية المتخصصة في الجريمة المنظمة، وجعل من إسبانيا شريكا ذا امتياز، إلا أن مقاربتها الاستعمارية مع الأسف لا تزال حاضرة بقوة في وعي ولا وعي جزء من طبقتها السياسية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد عودتنا إسبانيا في واقع الأمر على تصدير ضغوطاتها وأزماتها الداخلية إلى المغرب، واليوم حيث تشهد أزمة اقتصادية مرشحة للتفاقم، تتصور واهمة أن المغرب هو الوجهة الأسهل للتخفيف من أعباء وثقل هذه الأزمة، وتتصور واهمة أنه يمكن توظيف المصالح العليا لبلادنا في أتون صراعات وحملات انتخابية سابقة لأوانها، علما أن الضحية الحقيقية في النهاية هو الشعب الإسباني، الذي لا يعرف المغرب والمغاربة إلا عن طريق الإعلام المشوه والمشبوه، الإعلام الذي تنكر لأبسط القواعد والقيم المتعارف عليها عالميا، وسعى بشكل ممنهج وفاضح إلى تسويق وترويج أطروحة واحدة، هي أطروحة الجزائر والبوليساريو.

كما عودنا الحزب الشعبي الإسباني على الافتراء والكذب، فلما خسر الانتخابات الأخيرة ادعى أن منظمة إيتا الباسكية هي المسؤولة عن

تفجيرات مدريد، وهو يدرك أن منظمة القاعدة هي المسؤولة عن تلك التفجيرات، فهذا ليس تعاملا مع دولة جارة، تربطها علاقات تاريخية وتتقاسم معها الكثير من القواسم المشتركة، وهناك 5 ملايين مغربي ناطقون باللغة الإسبانية على الحدود معها، وهناك عشرات الآلاف من العائلات على الجانبين، تحابوا وتزاوجوا في تلاحق وتعايش فريد من نوعه.

إن هذه المنطقة - منطقة الشمال - التي أعطتها الدولة كل أدوات التنمية، لاحظنا أن رد الفعل الإسباني كان رد فعل مغاير تماما، رد فعل ينبني على محاربة ومحاجمة وعرقلة كل برامج التنمية في منطقة الشمال، مع العلم أن هذه المقاربات أصبحت اليوم متجاوزة في علاقات الدول المتقدمة مع الدول التي تربطها بها علاقات تاريخية، وتربطها بها كذلك أحكام وحقائق الجوار الجغرافي والتاريخ.

كل هذا يدعونا في فريق الأصالة والمعصرة إلى التساؤل من الخاسر في كل هذه المواقف العدائية؟ إننا نوجه سؤالا مباشرا للشعب الإسباني الصديق، الشعب المعروف بتسامحه وبنزوعه التاريخي للتساكن والتعايش والتفاعل والتعاون مع مختلف الثقافات والحضارات.

ما هي تكلفة تسميم العلاقات بين جارين، حكمت عليهما الجغرافيا والتاريخ أن يعيشوا جنبا إلى جنب؟ ولمصلحة من هذه الهستيريا التي يلجأ اليمين الإسباني الحالم والواهم بإحياء النزعة الفرانكوية المقيتة، التي تتغذى في سياق حملة انتخابية داخلية على إحياء الموروفوبيا؟

إنها إسبانية بالتأكيد، ذلك أن جميع الملفات التي يتعامل فيها المغرب مع أوروبا بصدق وإخلاص، هي في صالح إسبانيا أساسا، سواء أتعلق الأمر بملف الهجرة السرية التي تدل المعطيات الإحصائية كم هو كبير المجهود الذي بذلته بلادنا، وكم هي التكلفة التي قدمتها بلادنا في سبيل وقف جحافل المهاجرين باتجاه أوروبا، أو تعلق الأمر أيضا بالمخدرات التي بذلت بلادنا، وبشهادة أوربا ومنظماتها ومؤسساتها نفسها، جهودا مضنية في سبيل الحد من تدفقها، بما يخرب عقول شباب أوروبا، أو تعلق الأمر ثالثا بملف الإرهاب، التي بذلت وتبذل بلادنا جهودا كبيرة ودورا أساسيا في حراسة أمن جنوب أوروبا.

من الخاسر في كل ذلك؟ إنها إسبانيا بالتأكيد، وبالتالي فحينما تعادي المغرب تكون هي الخاسر أولا وأخيرا، لأنها المستفيدة قبل غيرها من التعاون الاقتصادي مع المغرب.

إن المغرب يعي بأن سلوكه هذا، وهو يتعامل بأقصى درجات الجدية مع كل هذه الملفات، هو مساهمة من مساهماته ضمن المنظومة العالمية، وهو محتكم في ذلك إلى الواقعية وإلى الإيجابية وقوة الاقتراح داخليا وخارجيا، وتندرج ضمن ذلك أوراش الإصلاح الكبرى، سواء في المجال الحقوقي أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، قناعة منه شعبا ودولة، دون أن تكون وسيلة للمزايدة أو الضغط أو التباهي أمام الرأي العام الدولي.

علاقتنا مع أوروبا لن تخسر بسبب إسبانيا، ولن ينال من عمق وشائجها هذا التصرف الأرعن لجزء من الطبقة السياسية في إسبانيا، لقد تعود المغرب والمغاربة على الحصار من الشرق ومن الشمال ومن الجنوب، وأنا أشير في ذلك إلى منطقة الساحل، حيث تنتعش أوكار وبؤر الإرهاب والتهريب، ونحن شعب تعود أن يدبر أموره في ظل الصعوبات، وبالتالي فلسنا نحن الضحية، نحن شعب قوي بأفكاره وبرسوخ مؤسساته وبجذور حضارته الضاربة في العمق ومتيقن من نفسه رغم محدودية إمكانياته وملتف بكل ثبات خلف جلالة الملك في توطيد مشروعنا الوطني الذي يتخذ من الديمقراطية مرجعا ويتخذ من الحداثة أفقا.

إن قدر المغرب واسبانيا بحكم أحكام الجغرافيا والتاريخ هما كآدم وحواء، إما أن يتزوجا وتستمر الحياة في حوض المتوسط أو ينفصلا - لا قدر الله - ولن تنعم عندئذ هذه المنطقة بالأمن والسلام أبدا، على الشعب الإسباني أن يدرك أن مصالحه الإستراتيجية تكمن في توثيق وتوطيد علاقات التعايش والتساكن والتعاون والاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل مع الشعب المغربي.

ونحن ندعو الشعب الإسباني الصديق أن يفطن لهذه اللعبة القذرة التي تلعبها جزء من طبقته السياسية، خصوصا تلك التي لا تزال لم تتحرر بعد من عقدة عبد الكريم الخطابي، الذي لقن لإسبانيا الكولونيالية أروع الدروس، حين سجل في التاريخ القريب صفحات مجيدة من تضحيات المغاربة دفاعا عن الحرية والتحرر، ودفاعا عن الكرامة والحق.

ويحق لنا في ضوء توالي فصول هذه المؤامرة الدنيئة، التي غاب فيها العقل وغابت فيها المصالح الانتخابوية الضيقة، يحق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أولا، أن ندعو الحكومة المغربية إلى المضي بثبات في مراجعة كل برامج التعاون المشتركة، وخصوصا فيما يرتبط بقضايا الهجرة السرية، وما يرتبط بمحاربة المخدرات، وما يرتبط بتضييق الخناق عن شبكات وأوكار الإرهاب، وطبعا لن نسمح لأنفسنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثير الأسئلة الكبرى، وهي أسئلة جوهرية مرتبطة بأداء حكومتنا، سواء في الشق الدبلوماسي أو الإعلامي، وستكون لنا مناسبة حين سنجتمع بيننا من أجل إثارة هذه القضايا.

ونكتفي في هذا الصدد بدعوة الحكومة المغربية إلى المطالبة بفتح تحقيق دولي في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الدولة الإسبانية إبان حربها الاستعمارية ضد الشعب المغربي، وتعرف الحكومة المغربية أن هذه الجرائم لا يمكن أن تتقادم، وتعرف الحكومة المغربية أن هناك منظمات وجمعيات من المجتمع المدني المغربي ناضلت وتناضل في سبيل فتح هذه الملفات التي تبين الوجه البشع، والتي تبين كم أدارت إسبانيا ظهرها لحقائق القانون الدولي الإنساني.

وأختم مداخلتي بمطالبة الحكومة المغربية كذلك، وبأقصى درجات الجدية، بوضع ملف سبتة ومليلية وباقي الثغور المحتلة، ليس من باب

المزايدة أو من باب التعاطي بالانفعال، ولكن من باب المطالب بحقه التاريخي، نطالب الحكومة المغربية بأن تضع هذا الملف، خصوصا سبتة ومليلية وباقي الثغور المحتلة، لدى اللجنة الرابعة بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ بنشماش، أذكر فقط أنا اتفقنا على أن تكون التدخلات في حدود ربع ساعة للجميع.. ما كاين مشكل، أنا أذكر فقط بالاتفاق ديال السادة الرؤساء.

شكرا، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في إطار هذه الجلسة العامة الاستثنائية والطارئة التي يعقدها مجلسنا الموقر في ظروف خاصة، بعد أن بلغ السيل الزبى وطفح الكيل جراء ما قام به أعداء وحدتنا الترابية، خاصة ساسة الحزب الشعبي الإسباني ومن يدور في فلكهم ويأتمر بأمرهم، والذين أكدوا اليوم كالأمس، عبر التوصية التي أقرها البرلمان الإسباني، حنين العودة للماضي البغيض، ذلك الماضي العنصري الاستعماري في صحرائنا المغربية، وذلك قصد زعزعة استقرار المنطقة برمتها وتصدير انعكاسات الأزمة التي تعاني منها إسبانيا نحو الخارج، لا لشيء إلا لتحويل أنظار الشعب الإسباني الصديق عن مشاكله الحقيقية الداخلية، الاقتصادية منها والسياسية، والدفع بالعلاقات المغربية الاسبانية، التي كانت متميزة، والتي ظلت حكومة البلدين حريصة كل الحرص على تقويتها وتطويرها، وذلك بتعاون مثمر في مجالات متعددة، من ضمنها تقوية الاستثمار والتعاون وكذلك مكافحة الإرهاب بشتى تجلياته والمخدرات وانعكاساتها والتهريب والهجرة السرية، إلى الباب المسدود، وهو ما عبرت عنه الحكومة المغربية بوضوح بعد صدور ذلك القرار المشؤوم من طرف البرلمان الأوروبي من أسف وإعلان اضطرارها إلى إعادة النظر في العلاقات المغربية الإسبانية في مختلف جوانبها، وذلك عن طريق مراجعة حساباتنا.

إننا اليوم، السيد الرئيس، زملائي زميلاتي، نجمع على أننا أمام اعتداء شنيع وحقيقي على سيادتنا الوطنية وعلى الحقوق القانونية المكتسبة والموثقة دوليا بخصوص أقاليمنا الجنوبية، وعلى كل أعراف احترام علاقات الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير الداخلية.

وإننا نؤكد بالمناسبة ما سبق أن نادينا به، وما سبق أن صرحنا به في مناسبات متعددة بأن مسارات بلدنا التنموية الكبرى التي حولت المغرب، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى ورش كبير ورائد في المنطقة، شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبأن تلك المكاسب المحققة في تلك المجالات ومعها مجالات الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية الحقة وحكامة المؤسسات، قد أصبحت اليوم مصدر قلق وإزعاج حقيقي لأعدائنا، سواء الظاهر منهم أو الخفي.

كما نؤكد أن حزم بلادنا وتلاحم فئاتها المجتمعية، السياسية منها والحقوقية والإعلامية والنقابية، حول قضية وحدتنا الترابية وراء قائد الأمة، صاحب الجلالة حفظه الله، قد أخرجت الأفعى من جحرها ومحاولتها لنفث سمومها الماكرة والحقد والخديعة والاستغلال الوقح لقضايانا السيادية من أجل ربح معركة انتخابية إسبانية على حساب تاريخ أمة، كتب بدماء شهدائها الأبرار.

السيد الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

قد يعتقد البعض أننا اليوم نكرر أنفسنا ونكرر ذاتنا أو نستعمل نفس العبارات أو نجتر من وراء نفس الكلامن وهو اعتقاد فيه الكثير من الخطأ والتجني، لأن الثوابت ثوابت أمة، لا يمكن أن تتغير لمجرد نزوة عابرة أو قرار جائر أو رغبة في التمييز، إننا اليوم نؤكد ونجزم بأننا في مواجهة مخطط استعماري جهنمي منظم، تظهر خيوطه شيئا فشيئا ومخطط أكبر صادر عن مرتزقة، يقتاتون من موائد أسيادهم وعن طموح دولة مبنية على الفكر الديكتاتوري والعسكري والمرهون بالقوة، ومخطط تبدو فيه ملامح تطرف اليمين الراديكالي الاسباني من خلال الحزب الشعبي ومن يساهمون في تمويله ودعم توجهاته بقوت شعوبهم بذل معالجة مآسي شعوبهم، وكذلك التخلي عن منطق التفرقة بين شعوب المغرب العربي ورعاية الإرهاب بكل أصنافه وأنواعه.

إننا اليوم، أقول وأكرر، نقول بوضوح مرة أخرى لبعض ساسة إسبانيا ولحكام الجزائر بالتحديد وصنيعتهم البوليساريو، إنكم تعرفون جيدا قبل غيركم أن المغرب ورجالات المغرب من طارق ابن زياد، إلى عبد الكريم الخطابي، إلى الشهيد علال بنعبد الله، وحمان الفطواكي، وغيرهم كثير من نساء ورجالات هذا الوطن، ممن لا يتسع المقام لذكرهم، قد عملوا على ربح المعارك، التي كانت دائما حاسمة من أجل التمسك الوطن بثوابته وبالعرش والجالس عليه.

كما يعرف أولئك الساسة أن بلادنا التي استرجعت كل أقاليمها المستعمرة من إسبانيا بالوسائل المشروعة، ستواصل نفس المسار بنفس الروح ونفس العزيمة من أجل وضع حد للاستعمار البغيض والغاشم على مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، مع طرح ملف الأجزاء المغتصبة من صحرائنا الشرقية.

السيد الرئيس، لاشك أن أولئك الذين يستهدفون وطننا بمطالب غريبة اليوم، تصل حد التلويح بفرض الحماية بأشكال جديدة، يدركون قبل

غيرهم كذلك أننا شعب مسلح بالإيمان وبالوحدة وبالتوحيد وبعزيمة قوية من وراء ملكه.

وإننا بالمناسبة، نعلن للجميع أننا سنعمل على إثارة المسكوت عنه بخصوص ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبها الاستعمار الإسباني، سواء في حق أبنائنا في الريف المجاهدة أو في صحرائنا المناضلة، وأيضا ضد أبنائنا في سبتة ومليلية، ومواطنينا كذلك الذين تعرضوا غير ما مرة لمعاملات عنصرية، وصلت حد القتل العمد من طرف عناصر من الأمن الإسباني، وهو ما ينبغي التعامل معه كذلك بصرامة بخصوص الاعتداء على حقوق المغاربة المطرودين من الجزائر والاعتداءات المتكررة للجيش الجزائري على مواطنينا وترابنا بالمناطق الحدودية الشرقية.

السيد الرئيس،

زملائي، زميلاتي،

إذا كان من البديهي أن ندين جميعا هذه الممارسات الاستعمارية المقيتة ضد بلادنا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على غرار باقي المكونات السياسية، ندعو الحكومة وفعاليات المجتمع المدني وجميع الهيئات الحزبية والفعاليات الحقوقية والإعلامية إلى بناء خطة عمل استعجالية لمواجهة هذه المخططات الاستعمارية العدائية، وأولى هذه الإجراءات إقرار مبدأ المعاملة بالمثل من خلال حماية حدودنا من دخول أولئك المندسين الإسبان لزعزعة استقرار الوطن والمختفين في صور إما إعلاميين أو فاعلين حقوقيين، والمطالبة رسميا بوضع حد لاحتلال مدينتي سبتة ومليلية والجزر التابعة لها، تحت إشراف أممي باعتبارها مناطق محتلة ضدا عن التاريخ وعن الجغرافيا.

والدعوة كذلك لتشكيل لجنة تحقيق دولية فيما يعاني منه أبناؤنا في هذه المناطق المحتلة وكذلك المحتجزين في تندوف، وهذه هي المناسبة التي ينبغي أن ندق فيها ناقوس الخطر بالنسبة لهاته الفئة من أبنائنا من أقاليمنا العزيزة علينا الجنوبية، وإطلاق حملة دولية لدعم مطالب أبنائنا من المطرودين كذلك من الجزائر لاستعادة حقوقهم الكاملة، وفي مقدمتها الحقوق الأسرية التي عانت من تشتيت عائلات بكاملها ومنع التواصل بين أفرادها ضدا عن القيم، ضدا عن الأخلاق، ضدا عن الشريعة الإسلامية السمحة التي تكرم الأسرة وتطالب بالعمل بالرأفة والرحمة.

وختاما، السيد الرئيس، علينا أن نعود لمحاسبة الذات، لنعود لمحاسبة الذات جميعا ولنقول على كل من تبث تورطه في سيناريو مخيم العيون، الذي كان الشرارة التي انطلق منها هذا المسلسل الجهنمي ضد وحدتنا الترابية المقدسة، أن يتحمل مسؤولياته التاريخية فيما تعيشه قضيتنا الوطنية اليوم من آثار سلبية، أعطت الفرصة لأعداء وحدتنا الترابية لاستغلالها مع الأسف ببشاعة وتسويقها بطريقة جهنمية، فيها التجني على إعلامنا الوطني وعلى الحقائق واستغلال ولو كذلك بعض الصور من طرف الإعلام الإسباني لتسويقها عبر العالم لتشويه سمعة المغرب التي هي بعيدة كل البعد عما ينسب إليها وما أريد أن يلصق بها من طرف أولئك الخصوم، الذين أبانوا مرة أخرى عن الحقد الدفين عبر العصور لهذا الشعب المسلم، المكافح، المتعامل بكل قيم وبكل ما تفرضه الآن الأعراف الدولية من تعامل يفضي إلى التسامح وإلى التكافل.

كما ندعو المجلس الموقر إلى اليقظة والحذر لاتخاذ الخطوات والقرارات اللازمة التي تقتضيها المرحلة لحماية حقوقنا السياسية، التي ينبغي أن نعمل على تتبعها كممثلين للأمة وللشعب المغربي، دقيقة دقيقة، ولا أقول ساعة ساعة، مع العمل على اجتماع اللجنة المختصة للتوسع في النقاش وللاطلاع على المزيد من المعطيات الضرورية التي تتوفر عليها الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس محمد الأنصاري، الكلمة الآن للفريق الحركي، الأستاذ السعداوي.. مع الأسف أنا اقرأ.. عفوا الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، الأستاذ الراضي، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، بمجرد تلقينا خبر إصدار البرلمان الإسباني لملتمس يمس بالوحدة الترابية للبلاد، دعونا في فريق التجمع الدستوري الموحد إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لتكون تعبيرا على وحدة الصف الوطني.

فمن الصعب الكلام خلال هذه الجلسة الطارئة للمجلس الموقر، نظرا للشعور بالحيرة الذي ينتابنا ونحن نتابع بقلق كبير ما بدأ يصدر عن أصدقائنا التقليديين من مواقف ومصادرات غير نابعة من تقصي دقيق للواقع والأحداث المؤسفة التي عرفتها مدينة العيون.

لم نكن أيضا نتوقع كمغاربة، ونحن الدولة التي شكلت عبر التاريخ البوابة الكبرى لأوروبا في اتجاه إفريقيا والعالم العربي، أن يخضع البرلمان الأوروبي للدعايات المغرضة لخصوم وحدتنا الترابية ليصدر ملتمس أبسط ما يقال عنه أنه جائر وظالم في حق المغرب، لم نكن أيضا نتوقع أن تتجند التيارات المعادية للبلاد لإقناع أعضاء البرلمان الإسباني للتصويت على ملتمس، يخدم مصلحة الانفصال، ويجعل من الإرهابي ضحية، ومن الضحية جلاد، فلا غرو أن نعبر نحن المغاربة عن دهشتنا أمام هذا العمل الممنهج ضد مصلحة البلد في هذا التوقيت بالذات.

السيد الرئيس،

إن إسبانيا، كما المغرب، يعي كل منهما أن موقعيهما، الأول كبوابة للإتحاد الأوروبي، والآخر كبوابة لإفريقيا، يجعل منهما ومن علاقتهما وتعاونهما محددا

أساسيا في أمن واستقرار وازدهار قارتين لا بلدين، إسبانيا كذلك أكثر بلد يستشعر المخاطر القصوى المتصلة بنشاط الشبكات الإجرامية العاملة في مجال التهريب والمخدرات وتهريب البشر، والعلاقة المؤكدة ما بين هذه الشبكات والتنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن الإقليمي.

وإسبانيا كذلك واعية أيضا بحجم المجهود الذي يبذله المغرب في مكافحة هذه الظواهر، تكريسا لانخراطه في محيطه المتوسطي، ووعيا منه بضرورة المحافظة على الاستقرار في المنطقة.

من جهة أخرى، إسبانيا بصفتها مستعمرا سابقا للأقاليم الجنوبية للمملكة تعي أكثر مكن غيرها التفاصيل الحقيقية للنزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمملكة، ولها اليقين أن المغرب الذي يشكل الضحية في هذا النزاع ظل دائما يحافظ على نهج متزن تاريخيا في تدبير علاقاته المتينة معها وفي التعامل مع ملف الصحراء المغربية.

والمغرب اليوم، كما إسبانيا بالأمس، كان ضحية أعمال للترهيب والتقتيل، مورست في حق مواطنيه من لدن تنظيم الغدر والهمجية والمواقع المأجورة والمواقف المنغلقة والمتحيزة والمتحجرة، تنظيم البوليساريو الإرهابي.

إن إسبانيا كبلد، تنطق باسمه مؤسساته الرسمية المخول لها ذلك، يضبط جيدا أطراف المعادلة ويزن بالتأكيد الكفتين في الميزان، ذلك الميزان الذي في طرفيه من جهة التعاون والتشارك الإستراتيجي الشامل مع المغرب القوي بوحدة ترابه وبنعمة أمنه وديناميته الديمقراطية والحقوقية الحداثية، ومن جهة أخرى محاولة زعزعة أمنه واستقراره والطعن في قضاياه المصيرية، مع أنه لن يسمح بأي شيء من ذلك، فمن شأن ذلك أن يحدث تداعيات خطيرة لن تبق إسبانيا وشعبها، الذي نكن له كل الأخوة والاحترام، في منأى عنها، علاقاتنا لابد أن تتوطد أكثر فأكثر، وأحسب أنه لا خيار لنا سوى ذلك، إنها حتمية الجوار وحتمية المصالح الإستراتيجية المشتركة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

أما الآن وبعدما قيل، فنحن مع المساحات الخفية والمظلمة، لن نكون جبناء في المواجهة، ولن نتستر في ذلك ببساطة، لأننا لا نحمل قضية مأجورة ولا نخوض معركة بالوكالة، إنما نحمل قضية مشروعة لأمة بأكملها، قضية نعتبرها قضية موت أو حياة، لأن كرامة المواطن من كرامتنا ووجوده من تضحياتنا التي نعتز بها.

أظن، السيد الرئيس، أن الرسالة قد وصلت.

وحيث أننا تلقينا كبلد في الأيام القليلة الأخيرة رسائل في الاتجاه المعاكس من رئاسة الحكومة ومن الخارجية الاسبانية، وهي رسائل كيفما كان الحال مدعاة للتفاؤل، وتترجم الحكمة في التعامل مع الأزمات، فإننا اندهشنا أمام الملتمس الصادر بالإجماع عن البرلمان الإسباني، ونحن لم نندهش لمضمون الملتمس أو طبيعته، بقدر ما اندهشنا للإجماع الذي حصل حوله، مما دفعنا إلى التساؤل عن حجم المؤامرة الموجهة ضد المغرب وضد وحدته الترابية، مؤامرة قد تستهدف الدينامية الاقتصادية لبلادنا وكفاءتها على الانفتاح والبناء الديمقراطي، بمعنى مؤامرة ضد النموذج المغربي كنموذج في إفريقيا والعالم العربي للديمقراطية والانفتاح والمصالحة مع الماضي ونموذج أيضا لحقوق الإنسان.

إن ما وقع بالعيون، إخواني المحترمون، أعطى صورة واضحة على مغرب ديمقراطي وحضاري، أبى إلا أن يعالج التوترات والمشاكل بعيدا عن لغة السلاح والرصاص. كل هذا جعل المغرب الآن ضحية لهذا الاختيار.

إن أحداث العيون شاهدة على الإرهاب الذي مارسه المنحرفون، المدفوعون من الجزائر والبوليساريو بقتل الأبرياء وذبح وتقتيل الأشخاص وترهيب المواطن وتخريب المنشآت العمومية والخاصة والسيارات والممتلكات.

السؤال المطروح: هل يقبل البرلمان الإسباني وقوع أحداث مماثلة بإقليم الباسك تهدد أمن واستقرار المواطنين الإسبان؟ هاذ السؤال يطرحوه على أنفسهم.

هل سيكون موقف البرلمان الإسباني مماثلا لنص الملتمس أم سيكون هناك كيل بمكيالين؟

أيريد البرلمان الإسباني الضغط على المغرب كأنه يمارس وصايته الاستعمارية على التراب المغربي وثرواته البحرية، أقول ثرواته البحرية، مستغلا موقعه في الاتحاد الأوربي؟ هاذ الشي اللي خص يعرفه المغاربة.

أيريد كذلك تحصين احتلاله لسبتة ومليلية والجزر الجعفرية المغربية؟

يجب أن يعلم البرلمان الإسباني أن المغرب دولة عريقة في التاريخ، لها سيادتها وغير مستعدة للتنازل عن أي شبر من أراضيها، مهما كلفها ذلك من تضحيات.

يجب على البرلمان الإسباني كذلك أن يدرك تمام الإدراك أن المغرب في الصحراء وأن الصحراء في المغرب، ولا يمكن لهذا الواقع أن يتغير لمجرد نزوات انتخابية لبعض اللوبيات السياسية الإسبانية.

يجب على البرلمان الإسباني كذلك أن يبحث على مخرج للأزمة الاقتصادية الداخلية التي تعرفها إسبانيا، بعيدا عن المزايدات السياسية التي يجعل المغرب ومصالح المغرب إطارا لتفريغ تلك الأزمة.

يجب على البرلمان الإسباني كذلك أن يعلم أن المغرب قد تسامح كثيرا مع إسبانيا في قضايا الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية بشمال المغرب وجنوبه من طرف الجيش الإسباني الاستعماري.

يجب على البرلمان الإسباني أن يقتنع بأن عهد الاستعمار قد ولى، وعلى إسبانيا أن تخضع لمنطق التاريخ وأن تنسحب من سبتة ومليلية المحتلتين.

وإننا إذ نعبر عن امتعاضنا وشجبنا لمواقف النخبة السياسية والبرلمان، يجب على البرلمان الإسباني أن يدرك أن كل المغاربة بالشمال والجنوب، من

طنجة إلى الكويرة، صف واحد وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للتصدي لكل المحاولات اليائسة للنيل من سيادته على أراضيه ومياهه الإقليمية.

ويجب على البرلمان الإسباني أن يعرف أن البرلمان المغربي مارس واجبه واختصاصاته السيادية، وشكل أيضا مجلس النواب المغربي لجنة لتقصي الحقائق، ولم ينتظر أن يملى عليه ذلك من الخارج.

السادة الحضور الكريم،

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد، إذ نستحضر في هذه المناسبة الملاحم التاريخية للشعب المغربي ووحدة صفه كلما تعلق الأمر بالهوية والسيادة والمقدسات الوطنية "الله الوطن الملك"، فإننا نثمن مواقف كل الهيئات السياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني والإعلام من اليسار والوسط واليمين، التي تنزهت بكل مسؤولية عن اختلافاتها وجعلت مصلحة الوطن هي العليا.

وإننا إذ نعبر عن امتعاضنا وشجبنا لمواقف النخبة السياسية والبرلمان الإسبانيين من قضية وحدة المغرب، فإننا ندعو الحكومة إلى:

أولا، مراجعة العلاقات مع الجارة إسبانيا بما يجعل مصلحة المغرب فوق كل اعتبار؛

ثانيا، وضع ملف سبتة ومليلية والجزائر لدى اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ثالثا، تشكيل لجان للاستماع لضحايا وذوي القتلى والمفقودين جراء الجرائم ضد الإنسانية التي مارسها الجيش الاستعماري الإسباني ضد المواطنين المغاربة في شمال وجنوب المغرب؛

رابعا، ندعو كل القوى الحية والأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات النقابة والمدنية إلى اليقظة ووحدة الصف والتصدي لكل المؤامرات التي تحاك ضد المغرب؛

وندعو الحكومة إلى وضع نظام التأشيرة على دخول الإسبان إلى المغرب في إطار المعاملة بالمثل؛

ندعو الرئاسة إلى تضمين البيان الختامي لهذه الجلسة للمطالب التي طالبنا بها.

ولا يسعنا القول في الختام أنه مهما كان ومهما وقع، ومهما حيكت من مؤامرات، فإن المغرب دولة عريقة في التاريخ، دولة موحدة بتنوعها، وقوية بتعدديتها وديمقراطيتها وانفتاحها، وإن الشعب المغربي أبان عبر التاريخ عن التحامه بملكيته.

عاش الوطن، عاش الملك، عاش الشعب المغربي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ الراضي، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عبد الحميد السعداوي باسم الفريق الحركي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

نعود مرة أخرى باسم الفريق الحركي لنعتلي هذا المنبر في ظرفية دقيقة تواجه فيها بلادنا حملة سياسوية مغرضة ومفبركة من لدن أطراف سياسية وإعلامية بإسبانيا وبتدبير من حكام الجزائر وفق مخطط محبوك، يستهدف فاشلا الإساءة إلى الحقوق المشروعة للمملكة المغربية في وحدتها الترابية الراسخة بالتاريخ والطبيعة والقانون وبرباط البيعة المقدس بين العرش والشعب من طنجة إلى الكويرة.

مخطط بدأت فصوله بتسخير شرذمة من الخونة بافتعال زوابع مغلفة بلبوس حقوقي مزيف، تحت مسميات مختلفة، تلاها إرسال قوافل بلبوس الحقوقيين والصحفيين المزيفين من الإسبان والمتوافدين في أجندة زمنية على أقاليمنا الجنوبية، حاملين غلا انفصاليا، تفوح منه رائحة الغاز الجزائري وإكراميات حكام الجزائر والحزب الشعبي الإسباني.

ولتكتمل حلقات المخطط السياسوي المنسوج في دهاليز المخابرات الجزائرية، يتم تجنيد الآلة الدعائية الإسبانية لتحريف الحركة الاحتجاجية بمدينة العيون عن سياقها الاجتماعي بعد تسخير ميلشيات إجرامية قتلت أفراد من القوات العمومية التي تدخلت بشكل سلمي لتفكيك مخيم أكديم إزيك، هذا المخيم الذي حولته شرذمة من المرتزقة القادمين من الجزائر إلى وكر للاحتجاز والإرهاب، وقامت بنهب الممتلكات العامة والخاصة بقلب مدينة العيون في سلوك إرهابي وهمجي، لا يمت بصلة إلى أبناء الصحراء المغربية الأفداد المخلصين لوطنهم، سلوك لا نجد مثيلا له إلا في مذابح النظام الجزائري وفيالق القاعدة بجنوب الصحراء ولدى عصابات البوليساريو.

وبحقد دفين تجندت أبواق الحزب الشعبي الإسباني للتغطية عن جرائم هذا التحالف الإرهابي والإجرامي لتزييف الحقائق واصطناع الأكاذيب ونشر الأباطيل والنزوع المصلحي الانتخابوي، بحثا عن جثث وهمية لم تجدها إلا في ضحايا غزة وسيدي مومن.

وهي مؤامرة انطوت معها للأسف بشكل غير مفهوم على البرلمان الأوروبي ونظيره الإسباني بإصدارهما لتوصيات مجحفة وداعمة لخصوم المغرب بشكل متسرع ودونما سند أو دليل وبدون مراعاة الحقائق والحجج الدامغة التي قدمها المغرب والكفيلة بدحض رواية الخصوم المفبركة.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما أقدم عليه البرلمان الإسباني لا يبرره أي منطق، ولا يمكن أن يدرج إلا في إطار الخرق السافر لسيادة المغرب كبلد عضو في الأمم المتحدة، ولا يمكن أن يصنف إلا ضمن التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية ذات سيادة على كامل أراضيها وحدودها الحقة، بلد عريق يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، بتاريخ مشرف وحضارة عميقة الجذور، تجعله أكبر من أن يتلقى دروسا من حزب عشعشت فيه بذور الدكتاتورية والنزوع الاستعماري، ومن نظام جثم على أنفاس شعبه الشقيق وحول نفطه بقرة حلوب لزرع المكائد والدسائس ومعاكسة الجيران في تحدي سافر لكل المواثيق الدولية.

ومن هذا المنبر، نود التأكيد لهؤلاء ولأولئك أن المغرب الذي خبر المحن وعاش وسيظل منارة للأمن والاستقرار والوحدة في هذه المنطقة من العالم، لن تزعزعه مؤامرات ومكائد الخصوم والمتربصين بحقوقه ومصالحه، وأن إجماعه الوطني المتين وجبهته الداخلية المتماسكة هي صخرة صلبة تتكسر عليها، كدائم العهد، كل المناورات، ولن تحرك فيه ساكنا توصيات مدبجة بخلفيات استعمارية، كما نعتقد أنها ولت إلى غير رجعة.

غير أن جزء من الطبقة السياسية والإعلامية الإسبانية أبت إلا أن تمتح من قاموسها في سعي لتحقيق أطماع دنيئة ضدا على المصالح والحقوق الشرعية لبلد عظيم من حجم المغرب.

فلبرلمانيين الإسبان نقول: إن المغرب بلد المؤسسات، بلد للديمقراطية العريقة، بلد لحقوق الإنسان والحريات، ولن يقبل بأي حجر أو وصاية من أي كان، ولهم أيضا نقول أن عن أية ديمقراطية تتحدثون وأنتم تصطفون بدون وجه حق إلى جانب شرذمة من الانفصاليين في نزاع أنتم تعلمون أنه انتهى بموجب اتفاقية مدريد واسترجاع المغرب لصحرائه، وتدركون أن هذا النزاع المفتعل من طرف حكام الجزائر مطروح على الأمم المتحدة، ومع ذلك تصرون على خرق الشرعية الدولية ومناصرة الأطروحة الانفصالية، في وقت تواجهون فيه ثقافة الانفصال بالنار والحديد في بلدكم، فهل هو حلال عليكم وحرام علينا؟

إننا ندرك أن ما يحرك الأطراف السياسية المعادية للمغرب في بلدكم الجار هو الإصرار على تفادي النبش في ملف سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة، ولكن هيهات فلن نفرط في شبر من أراضينا في الشمال كما في الجنوب، ونحن البلد الوحيد الذي نال استقلاله على مراحل، ولتتأكدوا أن ثغورنا التي تحتلونها مصيرها اليوم أو غدا أن تعود إلى وطنها الأم، وأن استعمارها إلى زوال، فروح المسيرة الخضراء أبدية وملاحم الشعب المغربي وعرشه المجيد متواصلة وأوراشنا التنموية الكبرى في الشمال والجنوب لن تتوقف.

ونحن ندرك أن هذه الطفرة التنموية الكبرى في سواحل الشمال كما في أقصى الجنوب هي التي تزعزع لوبياتكم، كما تقض مضاجع جارنا الشرقي الذي تنكر لتضحيات المغاربة من أجل استقلاله ووحدته، وبدل رد التحية بأحسن منها أبى بدوره إلا أن يواصل الصيد في الماء العكر والنفخ في رماد الانفصال المقيت.

لكن إن أخلاق المغرب وعلو كعبه، حقوقيا ومؤسساتيا وسمعته كشريك استراتجي في العالم واحترامه الدائم للمواثيق والأعراف الدولية، جعلته دائما حريصا على احترام وحدة الدول، نائيا بنفسه عن الخوض في الشؤون الداخلية للدول والشعوب، فماذا سيكون رد فعل البرلمان الإسباني وحكام الجزائر لو تعاملنا معهم بالمثل، علما أنهم يحفلان بقنابل انفصالية موقوتة ومتقدة وبمشاكل سياسية قابلة للاشتعال؟ ولكن نحن أكبر من هذا السلوك الطائش الذي يلعب بالنار كما هم يفعلون.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن محط استغرابنا لهذه التوصيات المدبرة من طرف البرلمان الإسباني هو بناؤها على أسس واهية، إذ بدل أن يدينوا الممارسات الإجرامية التي تعرضت لها مدينة العيون ويقدموا التعازي لشهداء الواجب الوطني، يصرون ظلما وعدوانا على مجاراة مزاعم الانفصاليين، وبدل إدانة الاحتجاج في تيندوف والجرائم المتواصلة في هذه المخيمات ضد الصحراويين المغاربة المحاصرين، يزايدون على بلادنا في ملف حقوق الإنسان، وهي نموذج ومنارة في هذا المجال إقليميا وجهويا ودوليا.

وبدل إدانة الجريمة العابرة من التراب الجزائري، تنسج لها الدعاية الإسبانية لباس الضحية، لماذا سكتم أيها البرلمانيون الإسبان عن مصير المناضل الصحراوي مصطفى سلمى ولد مولود، وهو المختطف أمام مرأى العالم، وهو لازال حتى اليوم محروما من أبسط حقوق الإنسان ومن حقه في العودة إلى عائلته وممارسة حريته في التعبير، هذه الحقوق التي لا تجد لها مكانا في مخيمات تندوف؟

وبدل أن يتجند البرلمان الإسباني للضغط على النظام الجزائري الذي يمرغ وجه حقوق الإنسان في التراب ويحاصر هو وصنيعته البوليساريو الصحراويين بتندوف بالنار والحديد، يدبج هذا البرلمان توصيات عن حصار متوهم لأقاليمنا الجنوبية التي تركها الاستعمار الإسباني أرضا خلع وحولتها سواعد المغاربة أجمعين قطبا تنمويا منقطع النظير.

إن التوصيات التي كنا ننتظرها من البرلمان الإسباني هي الإشادة بمواقف المغرب وبمجهوداته في مجال التعاون المشترك، سواء في مجال محاربة الهجرة السرية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود ومكافحة المخدرات وفي مجال التعاون الاقتصادي وتبادل الاستثمارات، توصيات يدعو من خلالها حكام الجزائر إلى الكف عن معاكسة حقوق المغرب بدل الانصياع لحسابات انتخابوية ظرفية، تضع العلاقات التاريخية والإستراتيجية المتميزة بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية وبين شعبي البلدين الجارين على المحك.

رسالتنا إلى زملائنا الإسبان في هذا الإطار أننا ملتزمون بشراكتنا وعازمون على تعزيز التعاون الإستراتيجي معكم لمصالح البلدين المشتركة، ولكن لن نقبل أبدا أن يكون ذلك على حساب سيادتنا وحقوقنا، ولن نقبل أن يمارس علينا أي ضغط من أية جهة كانت، فكما لن نفرط في شبر من أراضينا، فإننا لن نحيد عن حقوق ومصالح بلدنا، ولن نفرط في ثرواتها التي هي ملك لجميع المغاربة في الشمال كما الجنوب، في الغرب كما الشرق، فنحن ندرك أن الوازع المصلحي لبعض اللوبيات في إسبانيا هو الذي يملي المواقف العدائية للحزب الشعبي الإسباني وأبواقه الإعلامية تجاه المغرب، خاصة ونحن مقبلون بعد شهور قليلة على تجديد اتفاقية الصيد البحري، وعليه نؤكد لكل هؤلاء أن البحر بحرنا ولن يتحقق لكم ما أردتم إلا بشروطنا، فنحن أصحاب الثروة والأرض والسيادة والقرار.

السيد الرئيس المحترم،

بناءا على ما سبق، نقترح اتخاذ مبادرة عاجلة من خلال تشكيل وفد عن مجلسنا الموقر، يضم مختلف مكونات المجلس قصد زيارة البرلمان الإسباني بغية الوقوف على حيثيات هذه التوصيات والقرارات المنافية للمواثيق والأعراف والمجانبة للصواب وقصد كشف التداعيات الخطيرة لما أقدمت عليه مؤسسة تشريعية، يفترض فيها التأني والحكمة والتبصر قبل اتخاذ المواقف المتسرعة.

كما نقترح وضع برنامج عمل لتعزيز العمل الدبلوماسي لمؤسستنا التشريعية في مختلف المستويات من خلال تفعيل وتطوير عمل مجموعة الصداقة والتعاون واعتماد إستراتيجية دبلوماسية استباقية ومقدامة بدل الاكتفاء بسياسة رد الفعل.

نقترح أيضا دعوة الإتحاد البرلماني العربي والجامعة العربية ورابطة مجالس الشيوخ و المجالس المماثلة والإتحاد الدولي البرلماني إلى التعبير عن مواقفها جراء هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية والاستهداف المشين لسيادة وحدة المغرب، العضو النشيط بهذه المنظمات، من طرف البرلمان الإسباني.

وبهذه المناسبة كذلك، ندعو الشعب المغربي إلى المزيد من التعبئة التي أبان عليها دائما في مختلف المحطات والمعارك التي خاضتها بلادنا على مر تاريخها المشرق، كان آخرها تلكم المسيرة المليونية التي نظمت بالدار البيضاء يوم الأحد 28 نونبر.

كما نؤكد على أن خير جواب لخصوم بلادنا هو مواصلة الأوراش الحقوقية والتنموية التي تنجزها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي شملت مختلف المجالات والجهات، والتي جعلت بلادنا في مصاف الدول التي تواجه الأزمة العالمية بشجاعة ورؤية إستراتيجية، عكس أولئك الذين يصدرون أزماتهم الداخلية ويؤجلونها باختلاق مناورات لإلهاء شعوبهم عنها.

السيد الرئيس،

إننا إذ نؤكد تثمينا لخيار الجهوية الموسعة، التي تؤسس لها بلادنا، وفي طليعتها مبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، فإننا ندعو إلى التسريع بتنزيل هذا المشروع على أرض الواقع، كحل نهائي لنزاع مفتعل، يعيش عليه الخصوم لتبرير عجزهم في تدبير الأزمات المتراكمة في بلدانهم.

ولهؤلاء نقول إن ركن بلدنا من حجر وسقفه من حديد، ولن ينال منا مكر الماكرين ولا حقد الحاقدين، وكلنا جنود هذا الوطن العظيم الذي نعتز بالانتماء إليه ونفتخر أن نكون من طينه وترابه.

عاش المغرب، عاش الملك، عاشت الراية المغربية رفرافة فوق كل شبر من تراب هذا الوطن المجيد.

وشكرا على حسن استماعكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم الأستاذ السعداوي، الكلمة الآن للأستاذة زبيدة بوعياد عن الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي،

زملائي،

يشرفني باسم زميلاتي وزملائي في الفريق الاشتراكي، ونحن نجتمع اليوم في هذه الجلسة الخاصة لمجلس المستشارين، وكلنا معبؤون كمؤسسة دستورية وكممثلين للأمة من أجل مواجهة كل تحرش أو مس بثوابت بلادنا أو بوحدتنا الترابية، فما صدر عن البرلمان الإسباني قبل يومين، تجاوز كل الحدود الدبلوماسية والسياسية والأخلاقية المفروضة بين الدول ومؤسساتها الدستورية، بل إنه عبر التوصيتين الصادرتين عن مجلسيه إنما يبين عن تشنج وعداء مجاني للمغرب ومؤسساته وإنجازاته التنموية والديمقراطية.

إن تصرف المؤسسة التشريعية الإسبانية أبان على أنها أو على الأقل جزء كبير منها كانت وراء ما صدر عن البرلمان الأوربي منذ أيام، والذي كان محط استنكار وتنديد شعبي عارم في مسيرة ملايين المغاربة بمدينة الدار البيضاء.

وإننا اليوم في مجلس المستشارين وبتناغم مطلق مع زملائنا بمجلس النواب الذين اجتمعوا مساء أمس، إنما نردد صدى ذلك الإجماع الشعبي المتلاحم الذي عبرت عنه الجماهير المغربية بكل أطيافها السياسية، والنقابية، والجمعوية، وبمختلف شرائحها الجمعوية، معلنة رفضها لكل مس بحرمة الوطن وبمشاعر المغاربة.

لقد عشنا مراحل من التوتر في علاقاتنا مع الجارة الإسبانية خلال عقود، وعرفنا لحظات من التشنج في هذه العلاقة، لكننا اليوم أمام عداء ممنهج واستهداف مدروس، صادر عن المؤسسة التشريعية الإسبانية، وهو ما نعتبره تجاوزا لكل الحدود المنطقية في العلاقات المؤسساتية بين الدول.

لقد عشنا جميعا كيف سعت الصحافة الإسبانية إلى اختلاق الأحداث وتزوير الحقائق وتلفيق الصور والمعطيات، وهو مستوى فظيع من التدني المهني والأخلاقي، استنكره عقلاء العالم واستهجنوه، وتابعنا قبل ذلك تحرشات الحزب الشعبي الإسباني وعدائه المعلن للمغرب، وهجومه الانتخابوي على المهاجرين المغاربة، وسعيه الحثيث إلى تسميم العلاقات السياسية والشعبية بين البلدين وإذكائه للروح الاستعمارية والزيارات الفرنكوفونية للمدينتين السليبتين سبتة ومليلية.

ورأينا كيف أدت حملات العداء ضد بلادنا ومصالحها إلى تجييش بعض الفئات الإسبانية المتضررة من السياسة الإسبانية مثل فئة الصيادين الإسبان الذين تم توجيههم بشكل مخدوم لمواجهة الصادرات الفلاحية الوطنية في ابتزاز رخيص للمغرب من أجل تجديد اتفاق الصيد البحري بالشروط الإسبانية، وتتبعنا بعض الانزلاقات الرسمية الخطيرة في مراحل سابقة مثل احتلال "صخرة ليلى" وسعي الحكومة اليمينية الإسبانية إلى اختبار المغرب ومدى تعبئته ويقظته التي لمستها على كل المستويات الرسمية والشعبية.

لكننا اليوم نعيش استفزازا مؤسساتيا، تقوده المؤسسة التشريعية الإسبانية بمجلسيها بشكل مدروس وبطريقة لا تراعي اعتبارات العلاقات الدبلوماسية ولا سياسة حسن الجوار ولا اتفاقيات الشراكة ولا التحديات الأمنية ولا المصالح الاقتصادية بين البلدين الجارين.

السيد الرئيس،

إننا، إذن، أمام تحرك مؤسساتي ضد بلادنا، يحكمه الهاجس الاستعماري والعقلية المتعالية لليمين الإسباني، الذي يرى المغرب بعيون المستعمر القديم، الذي استغل خيرات المغرب وأباد الآلاف من الأحرار المغاربة الذين ناهضوا الظلم والاستعباد، واستعملوا في مواجهتهم أخطر أنواع أسلحة الإبادة آنذاك والتنكيل بالنساء والأطفال في أبشع جرائم الإبادة الإنسانية.

وإننا اليوم، كبرلمانيين مغاربة، وأمام هذا المنحى الذي اتخذه البرلمان الإسباني لنقف بإجماع وطني تام لننبه زملائنا البرلمانيين الإسبان إلى المنزلق الخطير الذي يتجهون نحوه ونخاطب عبره الشعب الإسباني الصديق لنوضح لهم المعطيات الثابتة التالية:

أولا، إن المغرب دولة راسخة في التاريخ عبر قرون من البناء المؤسساتي الرصين وعبر عقود من الكفاح ضد كل أشكال الغزو والاحتلال والاستعمار المقيت الذي قاومه المغاربة وأدوا في سبيل جلائه الغالي والنفيس في كل جهات الوطن؛

ثانيا، إن الشعب المغربي الأبي يرفض كل أشكال الوصاية والحجر والتدخل في شؤونه الداخلية تحت أي ذريعة كانت أو تبرير؛

ثالثا، إن المغاربة اليوم، كما كانوا بالأمس، مجندون بإجماع وطني حاسم من أجل الاستماتة في الدفاع عن المقدسات الوطنية وعلى رأسها وحدتنا الترابية، وإننا مستمرون في النضال بكافة الوسائل المشروعة لاستكمال تحرير كامل ترابنا بما فيه المدينتين العزيزتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية؛

رابعا، إننا في البرلمان المغربي نرفض كل أشكال الضغط والابتزاز، ونعلن أننا نرفض أية مساومة أو مقايضة فيما يتعلق بثوابتنا الوطنية ووحدتنا الترابية أو فيما يتعلق بتحرير أراضينا وسيادتنا عليها وحرية مواطنينا.

خامسا، إننا نتوجه إلى زملائنا في البرلمان الإسباني الذين أصدروا توصيتين تنم عن احتقار واستعلاء على الأمة المغربية لنقول لهم إننا آسفون للمستوى الذي أنزلتم إليه مؤسستكم الدستورية التشريعية لتصريف مواقف سياسوية ضيقة لن تدفع إلا إلى المزيد من التشنج، في الوقت الذي كان حريا بكم أن ترفضوا الانسياق وراء هذا التيار الاستعماري المتطرف الذي يسعى إلى إذكاء العداء بين البلدين والشعبين.

فقد كنا نظن أن للبرلمانيين الإسبان الأصدقاء أو على الأقل غالبيتهم ما يكفي من الحكمة من أجل صيانة روح الإخاء والتعاون والتعايش بدل إذكاء الحقد والضغينة وتسميم العلاقات الدبلوماسية، فكيف تواجهون أيها الزملاء الإسبان تحديات الانفصال في شمال بلادكم وتسعون إلى إذكائه بكل الوسائل في جنوب بلادنا؟ وكيف تسعون إلى توحيد قارتكم الأوروبية في شمال البحر الأبيض المتوسط وتعملون على إذكاء التفرقة والتشرذم بين دول المغرب العربي وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ وكيف تناهضون التشرذم والانفصال والدويلات القزمية وتحاولون زرعها في منطقتنا وفي إفريقيا التي عانت ولازالت تعاني من استغلالكم وأطماعكم؟

وكيف تدعون أنكم دولة حقوق الإنسان وتزعمون أنكم تسعون إلى إرسائها في بلدنا، وأنتم المستعمرون الذين أبادوا آلاف المواطنين المغاربة ونكلوا بهم ولا زلتم تحتلون مدننا وتنكلون بشعبنا في سبتة ومليلية، الذي خرج في مسيرات احتجاجية اضطررتم إلى قمع المواطنين الذين خرجوا للاستنكار بالظلم والعنصرية والاستعمار؟

وكيف ترفضون دخول الصحافيين لأداء مهامهم في سبتة ومليلية وأنتم المتبجحون بحرية الرأي والتعبير وتمنعونهم من الحركة والعمل رغم توفرهم على كل الشكليات القانونية، في الوقت الذي تدعون فيه أن بعض صحافييكم منعوا من دخول أقاليمنا الجنوبية، وأنتم تعلمون ما قاموا به من خروقات وافتراءات وأكاذيب؟

أيها الزملاء البرلمانيون الإسبان، إننا لا ننتظر جوابكم على أسئلتنا البديهية هاته لأننا نعلم تحاملكم وتفطنا إلى أنكم اخترتم طريق التحجر والعدوانية ضد بلادنا، وعليه فإننا نتوجه إليكم بخطابنا هذا لعلكم تستوعبون

أن المغرب دولة قوية بمؤسساتها وبشعبها الموحد والمعبأ وراء ثوابته ومقدساته، ولعلكم تفهمون أن المغرب اختار طريق الديمقراطية لتعزيز وحدته وتحقيق ازدهاره وتنميته التي انطلقت بوتيرة شجاعة ومثمرة مند نهاية القرن الماضي بفضل النضالات والتضحيات التي قام بها المغاربة وبفضل التعبئة الوطنية وبفضل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة.

ولقد تتبعتم كيف أنهى المغرب بكل شجاعة ونكران للذات مع مخلفات الماضي القريب، واستطاع بكل تحضر ومسؤولية أن يتصالح مع ماضيه وأن ينتبه إلى بناء مستقبله الديمقراطي الحداثي، وها أنتم ترون كيف أن جاركم المغرب يتقدم رغم شح الإمكانيات ورغم عراقيل الخصوم ورغما عن أطماعكم في بناء بنياته التحتية وفي تشييد المشاريع الكبرى على مقربة منكم وفي فتح الأوراش الضخمة التي ستعطي ملامح جديدة لمغرب الغد.

وها أنتم ترون الدعم الكبير الذي حظي به اقتراح المغرب الشجاع المتعلق بالحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، وكيف أن المنتظم الدولي والدول الكبرى تعاملت معه باحترام باعتباره مقترحا جادا ومسؤولا وقد كان موقفكم يساير هاذ الاتجاه، فكيف تتغلب الانفعالات الظرفية على مسار الحكمة والعقل خاصة وأنكم مؤسسة دستورية مسؤولة؟ وكيف تنطلي عليكم الحيل والألاعيب المكشوفة للمتناورين والمبتزين والمتاجرين بقضايانا العادلة؟

أيها الزملاء الإسبان، لقد دعوتم حكومتكم إلى المزيد من الدعم لمرتزقة البوليساريو، وأنتم تعلمون أن تلك المساعدات تتلاعب بها عصابات التهريب والمخدرات وربما بعض المتعاونين مع الإرهاب الدولي الذي عانينا من ويلاته جميعا في مغربنا.

ودعوتم حكومتكم إلى مراجعة العلاقات مع المغرب، وهي العلاقات التي سعينا جميعا بحكمة إلى تعزيزها وتنقيتها من مختلف مخلفات الماضي الأليم وشوائب الحاضر المتناقض وإكراهات المصالح.

ودعوتم إلى مراقبة احترام حقوق الإنسان في صحرائنا، وأنتم تعلمون مدى النماء والازدهار الذي أصبحت عليه منذ تحريرها من استعماركم لها بمثل المسيرات السلمية التي أبهرت كل العالم، هذا في الوقت الذي تغضون فيه الطرف عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف والاحتجاز الجماعي لآلاف المواطنين المغاربة في هذه الخيمات المذلة للكرامة الإنسانية.

ولعلكم تابعتم اختطاف وتعذيب السيد مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، الذي عاد إلى وطنه وانبهر بتقدم ونماء أقاليمه الجنوبية وبجو الحرية والديمقراطية ليقرر العودة إلى تندوف من أجل الدفاع بكل اقتناع عن مقترح الحكم الذاتي لكن مصيره ظل مجهولا في معتقلات عصابات البوليساريو ومخابرات الجزائر إلى أن سمعنا أخيرا بتسليمه لمفوضية اللاجئين بعد شهور من التعذيب.

أيها الزملاء الإسبان، بعد توضيح كل هذه المعطيات التي تبين عن تسرعكم عن إصدار توصيتكم الماسة بمشاعرنا وعن تهافتكم في التدخل في شؤوننا وعن انحراف سياستكم التي تزرع العداء بيننا، وعن انسياقكم وراء تياركم المتطرف المتعطش لزمن الاستعمار، فإننا نقول لكم في الختام إننا نرفض دروسكم المغلوطة في الديمقراطية، إننا نرفض توصياتكم المتهافتة والمتدخلة في شؤوننا، ونرفض السماح بها خاصة من طرفكم وأنتم المستعمر المتسلط والجار المبتز الطامع في خيراتنا وثرواتنا.

إننا نرفض أن نكون ورقة سياسية في انتخاباتكم التي نفهم أن التنافس المحموم فيها أعماكم عن مصالحكم وعن الحكمة المفروضة في برلمان وطني.

إننا نرفض الانفصال والتشرذم المقيت في بلادنا كما في بلادكم التي نساند فيها شعبكم الطامح للوحدة.

إننا نرفض الاستعمار بكل أشكاله لأننا عانينا من ويلاته وشروره، وأنتم المستعمر الذي لازال يحتل مدننا وجزرنا التي لن ندخر جهدا في تحريرها مهما طال الزمن.

إننا نرفض استغلالكم لثرواتنا البحرية والأرضية ولعمالنا المهاجرين والتعامل معهم بكل انتهازية، وهم الذين بنوا إسبانيا وساهموا في تنميتها، كما أننا نرفض استعمالنا كدركي لمنع جيوش المهاجرين الراغبين في دخول أوروبا هربا من الجوع والقهر الذي تسببت فيه حكومات استعمارية.

السيد الرئيس،

السادة البرلمانيين،

إننا في الفريق الاشتراكي، وبناء على ما سبق، نطالب حكومتنا بالتحرك العاجل ضد أي تدخل في سيادتنا ومؤسساتنا ووحدتنا الترابية، وندعوها إلى أن تتراجع وبشكل جذري وشمولي في علاقاتنا غير المتوازنة مع الجارة إسبانيا على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والمؤسساتية والثقافية، فلعل تحركنا وحزمنا بفهم جيراننا أننا لا نخضع للابتزاز، وأن الدولة المغربية بكل مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها معبأة للدفاع عن وحدة المغرب واستقلاله وازدهاره وسيادته بقيادة صاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا على الإنصات.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذة زبيدة بوعياد، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد العربي خربوش رئيس فريق التحالف الاشتراكي، فليتفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، أعبر عن تنديدنا واستنكارنا لموقف البرلمان الإسباني من قضية وحدتنا الترابية واصطفافه بدون تحفظ بجانب الانفصاليين ومحتضنيهم وتدخله في شؤون بلادنا بشكل

لا يراعي لا علاقة الجوار ولا سيادة المغرب وكرامة شعبه ولا مصالح الشعبين المغربي والإسباني.

إننا نعبر عن قلقنا الكبير من هذا التهور الذي أصاب أطيافا واسعة من الطبقة السياسية في إسبانيا ومن الإصرار على خلق حالة توتر وتسميم أجواء العلاقات المغربية الإسبانية وانسياق البرلمانيين الإسبان بشكل أعمى وراء أطروحات ومصالح أعداء الوحدة الترابية الوطنية لبلدنا ووراء المصالح الانتخابية الظرفية على حساب المصالح الإستراتيجية لبلدينا المحكوم عليهما تاريخيا وجغرافيا وحضاريا ومصلحيا بتوطيد العلاقات والتعاون والشراكة لما فيه مصلحة بلدينا وشعبينا.

وكنا نأمل أن يراعي البرلمان الإسباني كل هذه الأبعاد ليضع المؤسسة البرلمانية في خدمة هذا البعد الإستراتيجي في علاقة إسبانيا بالمغرب، وليس خدمة أجندة انتخابية ظرفية ومصالح حزبية جد ضيقة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إننا بلد له سيادة، وله شعب له كرامة، ووطن له حرمة، ولا يمكن لنا بأي شكل من الأشكال أن نقبل أبدا بهذا التدخل السافر في شؤوننا الداخلية والمس بقضية شعب برمته من منطلق الحنين لعهد الاستعمار وتوهم وصاية انتهى فرضها بالقوة منذ زمن.

أحداث العيون مسألة مغربية داخلية وتعالج داخل السيادة الوطنية المغربية، وإسبانيا لم يعد لها أي علاقة مع العيون وباقي مدننا الجنوبية منذ 1975 بعد تحريرها من الاستعمار البغيض، وعلى جيراننا الإسبان أن يستوعبوا هذه الحقيقة وأن يتخلصوا بصفة نهائية من الرواسب الاستعمارية ومخلفات عهد فرانكو البائد ومن المناورات الصغيرة التي تهدف إلى إدامة التوتر في جنوبنا حتى لا نتفرغ لتصفية الاستعمار في مدينتينا العزيزتين علينا، المستعمرتين في الشمال سبتة ومليلية، والجزر الجعفرية، التي ضمن آخر بؤر الاستعمار في العالم.

وكان من المفروض مبدئيا أن تنتبه القوى التقدمية والديمقراطية الإسبانية إلى هذا الوضع المشين، وخلق أجواء وشروط تصفية هذا الاستعمار عوض العمل على إدامته والدفاع عن إسبانيا كبلد مستعمر، وهو ما لا يليق لها وما لا يليق بهذا العصر.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن ما يفسر هذا التهور في التعامل مع بلدنا وقضيته الوطنية من طرف جزء هام من الطبقة السياسية الإسبانية هو الحقد التاريخي، الذي يعبر عنه في كل مناسبة ورثة الديكتاتور فرانكو، المنظمين والملتفين حول الحزب الشعبي والوهم الذي لا يريد جزء من اليسار الإسباني التخلص منه، وهم زعزعة النظام السياسي لبلدنا والاستمرار في الاعتقاد رغم كل الدلائل الملموسة أن قضية الصحراء هي قضية نظام سياسي وليست قضية شعب، والعجز عن استيعاب تلاحم العرش والشعب منذ زمن طويل، وبشكل خاص فيما يتعلق بالوحدة الترابية الوطنية وكل القضايا الكبرى للوطن.

ويفسره أيضا هذا الانسياق المحموم وراء أصوات ناخبين تغيب عنهم الحقائق بفعل التعتيم الإعلامي المنحاز ونشاط منظمات حقوقية مسخرة من قبل أعداء وحدتنا الترابية في ظرب سافر لمصداقيتها وعلى حساب المصالح الإستراتجية لإسبانيا نفسها.

إن الأمور تتطور بشكل سيئ للغاية رغم بعض الاتزان الذي ميز سلوك الحكومة الاسبانية لحد الآن إزاء المزايدات الرخيصة لجزء هام من الإعلام الإسباني وللطبقة السياسية، والتي ابتدأت بالتزوير والكذب الذي مارسه الإعلام الإسباني، والذي يعرفه كل العالم، مرورا بتأثير الحزب الشعبي الإسباني داخل البرلمان الأوروبي لإصدار موقف منساق وراء أطروحاته ومصالحه بشكل متسرع ومنحاز، وبموقف البرلمان الاسباني السلبي والعدائي تجاه وطننا، ثم أخيرا الملتمس المعتمد من قبل اللجنة المنظمة لمؤتمر حزب اليسار الأوروبي يوم أمس بإيعاز من أوساط يسارية إسبانية.

وهذه مناسبة لننند بقوة وشدة بما تضمنه هذا الملتمس من هجوم مرفوض على المغرب وعلى ثوابته الوطنية ومؤسساته الدستورية، حيث اضطر حزب التقدم والاشتراكية الذي كان يشارك في هذه الأشغال إلى الانسحاب بعد مجهودات مضنية بذلها لإثارة الانتباه إلى خطورة اعتماد ملتمس من هذا النوع، فهل ينبغي أن ننتظر الأسوأ ويتوج كل هذا الطيش وكل هذا العداء والحقد على بلدنا وكل هذا الضبط الرهيب بموقف للحكومة الإسبانية يساير هذه الموجة العدائية العارمة.

كنا نعتقد في فريق التحالف الاشتراكي أن هذه الموجة ستقف عند أكاذيب إعلامية مفضوحة، تمكنا من مواجهتها بنجاح، وعند مزايدات حزبية داخلية وظرفية، لكن الأمر وصل إلى مؤسسة دستورية وازنة في إسبانيا وهي البرلمان، ولا يمكن لنا أن ننتظر الطوفان، علينا إيقاف الموجة عند حدها وأن نتساءل بجد.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ماذا تريد هذه الأوساط الإسبانية بالذات؟ هل تريد شراكة وتعاون في مختلف المجالات مع بلد موحد، ديمقراطي، نامي، بلد شريك في معالجة الملفات الشائكة المطروحة بين بلدينا وشريك في التنمية، بلد دخل في مدى الإصلاح منذ أزيد عقد من الزمن، بلد يقاسم مع إسبانيا وباقي الدول الأوربية عددا من القيم الكونية المشتركة، القائمة على الديمقراطية والتعددية والحرية والحداثة، بل يشكل اليوم صلة وصل بين العالم الغربي والعالم المغاربي والعربي والإفريقي في تجاه حوار مثمر للثقافات والحضارات؟

هل تريد بلد في جوارها يسير في هذا المنحى بكل استقلالية وسيادة، أم تريد بلدا ضعيفا مفككا ومكلفا في نفس الوقت بحراسة الضفة الجنوبية؟

هل تريد شراكة إستراتيجية أو التعاون في ملفات محدودة تزعجها مثل ملف الهجرة السرية والمخدرات والإرهاب والاستفادة من ثرواتنا البحرية؟

بلدنا لن يقبل بهذه الانتقائية في مجالات التعاون والشراكة وبهذه النزعة المتعالية لجزء هام من الطبقة السياسية بإسبانيا، علينا أن نشرح لجيراننا أن هناك ملفات تهمهم بالدرجة الأولى، ونحن مستعدون للتعاون بشأنها، لكن هناك أيضا ملفات تهمنا نحن بالدرجة الأولى، وعليهم أن يعبروا عن نفس الاستعداد للتعاون والشراكة بشكل متبادل وانطلاقا من احترام سيادة ومصالح كل بلد.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننوه بموقف الحكومة المغربية وندعم التوجه نحو التفكير في تقييم مجمل العلاقات مع إسبانيا في كل المجالات لتكون هذه العلاقات ذات طابع إستراتيجي ومبنية على الاحترام المتبادل لسيادة البلدين وعلى التوازن وخدمة المصالح المشتركة بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين الإسباني والمغربي.

كما نؤكد مرة أخرى على ضرورة قيام البرلمان المغربي بدوره الدبلوماسي بشكل أقوى من أي وقت مضى وبشكل خاص ما يتعلق بعلاقاتنا مع البرلمان الإسباني كمؤسسة ومع الفعاليات البرلمانية داخلها في أفق بناء علاقة تشاور واحترام متبادل، تعزز ما نريده من تعاون وشراكة وحسن الجوار، واحترام السيادة ومصالح شعبينا، علينا أن ننبه زملاءنا الإسبان بكل ما يلزم من قوة إلى خطورة هذا المنحى السلبي على مستقبل العلاقات بين بلدينا ومستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي نفس الاتجاه، يتعين العمل لدى مختلف مكونات البرلمان الأوربي والبرلمانات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي، فهناك مخاطر حقيقية تهددنا جميعا وبشكل خاص خطر الإرهاب الذي أصبح يتضح للجميع ما يشكله وجود عصابات من المرتزقة في منطقة الساحل بما في ذلك في الصحراء الجزائرية غير خاضعة للضبط ولا لأي قانون دولي، من خطر إن عاجلا أو آجلا، على أمن واستقرار ليس فقط منطقة المغرب العربي، بل كذلك إسبانيا وأوروبا برمتها.

علينا أن ندعوهم للتعقل وإعمال المقاربة الإستراتيجية والتخلي عن الأوهام، فالمغرب بلد مستقل، قوي بإجماعه الوطني، ظهر للعالم في مسيرة الدار البيضاء التاريخية التي تعتبر وقفة وطنية صارمة للشعب المغربي دفاعا عن وحدته وبلد قوي بإرادته السياسية في حل النزاع بأسلوب حضاري، يتجلى بشكل واضح في مقترح الحكم الذاتي التي يحظى بدعم متزايد كحل وطني وديمقراطي لنزاع يعرف الجميع من اختلقه ومن يريد استمراره بأي ثمن.

فلتعي إذن الأوساط الإسبانية بضرورة العدول عن تهورها وبضرورة التعقل والرجوع إلى الصواب، الذين لا يمكن للمغرب أن يلتزم بهما لوحده، والصحراء مغربية وستبقى مغربية إلى الأبد.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ العربي خربوش، رئيس فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة الآن للسيد الرئيس عبد الحميد فاتحي، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نساهم في هذه الجلسة التي تفرضها الوطنية ويفرضها الدفاع عن وحدتنا الترابية.

يكاد الشهر أن ينقضي على الأحداث الإجرامية ليوم 8 نوفمبر 2010 بمدينة العيون، ولازالت حلقات المؤامرة متواصلة تأكيدا لقناعتنا المشتركة أن الأمر يتعلق بمخطط وضعت ترتيباته في دهاليز المخابرات الجزائرية ومباركة قصر المرادية وبتعاون وثيق مع ورثة الفكر الفرنكاوي بإسبانيا.

بعد القتل بدم بارد لأفراد القوات العمومية والتوظيف الإعلامي المبني على الزيف والتلفيق، حيث توحد الإعلام اليميني والإعلام اليساري والإعلام المرتزق، كان البرلمان الأوربي المخدوع محطة أخرى في مسلسل المؤامرة.

وها نحن اليوم أمام وجه إسبانيا المكشوف، المرصع بالحقد والكراهية على بلد عريق في التاريخ، يبني ديمقراطيته حجرا حجرا، ويبني دولته بكل مكوناتها من حق وقانون ومؤسسات.

هل تخشى إسبانيا مغربا ديمقراطيا؟

هل إسبانيا عنصرية إلى درجة أن تنزع عن المغاربة حقهم في أن يكونوا ديمقراطيين؟

هل تريد إسبانيا قتل طارق ابن زياد من جديد؟

ألم تكفيها أنهار الدماء التي سالت على أيادي الكونطادورس في أمريكا لإشفاء غليلها؟

ألم تكن محاكم التفتيش كافية لتفريغ الحقد والكراهية؟

ألم تكن عقود الاحتلال الإسباني في شمال المغرب وجنوبه بعذاباتها وإباداتها جديرة بأن تكون نهاية لمنطق يسير ضد التاريخ؟

ألم يشفع للمغاربة أن يساقوا إلى أتون الحرب الأهلية في الثلاثينات، وتجعل منهم الفرانكاوية ضحاياها المفترضين والحقيقيين؟

أخواتي، إخواني،

إننا اليوم أمام حقائق صعبة في علاقتنا مع إسبانيا، إذ انتقلنا من توظيف وسائل الإعلام الإسبانية إلى توظيف المؤسسات الرسمية الإسبانية والأوروبية في معاداة وحدتنا الترابية.

البرلمان الإسباني من مؤسسات الدولة، وعلينا أن نواجه الأمر نحن أيضا بمؤسسات الدولة، فالمغرب الذي اعتقد أن توضيح الحقائق كاف لدحض الكذب والتزييف، قوبل بصمم لا أخلاقي من محاورينا الإسبان، الذين جعلوا من الصراع الانتخابي أولوية على العلاقات مع المغرب، وقبلوا بالتعامل بالرشاوى الاقتصادية والسياسية السرية والعلنية مع الجزائر التي لازال أبناؤها يحصون ضحاياهم ويبحثون عمن اختفى منهم في أتون الإرهاب الداخلي المتبادل.

المغرب في أرضه، والشعب المغربي قال لا للمؤامرات والدسائس ضد الوحدة الترابية في مسيرة الدار البيضاء، وحقائق التاريخ والجغرافيا معنا، فلن نأبه لأحد، ولن يكون ما يجري ضدنا إلا سببا إضافيا لوحدتنا وتماسكنا.

المغرب له من مقومات القوة ما يكفي لصد كل المحاولات المشككة في وحدة البلاد، بدءا بالمسار السياسي الذي اختاره والبناء الاقتصادي والاجتماعي الذي يتبناه، والمعترف به من طرف أوروبا نفسها التي منحته الوضع المتقدم داخل الاتحاد الأوروبي.

وأظهر المغرب إرادته الحقيقية في التعاون مع الجوار، إن في العلاقة مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي أو في الإطار المتوسطي، وشكل حلقة أساسية في مواجهة أخطار حقيقية، المتضرر الأول منها إسبانيا نفسها، وعلى رأسها قضايا الإرهاب والهجرة السرية والمخدرات.

هل يعتقد الأوروبيون، وفي مقدمتهم الإسبان، أن يمسوا بفظاظة بالوحدة الترابية للمغرب وفي نفس الآن أن يجعلوا من المغرب الدركي الحامي لحدودهم الجنوبية؟

إنهم واهمون، المغرب بلد ذو سيادة، قادر على حماية وحدته في دائرة حدودها الحقة، وقادر على حماية مواطنيه، وعلى الآخرين أن يبحثوا عن يد أكثر صفاء من اليد المغربية في دهاليز السلطة في الجزائر أو في أدغال الارتزاق في تندوف إن وجدوها.

لقد كنا نعتقد أن إسبانيا دخلت عهدا جديدا مع حكومة اشتراكية، ربما تكون متفهمة لسياسة الحوار والجوار أكثر من سابقتها اليمينية، مدركة أن بين المغرب وإسبانيا علاقات متشابكة ومعقدة تاريخيا، مما يجعل من سياسة ثنائية مثمرة وعلاقات يطبعها جو التعايش والتفاهم خطوة في اتجاه الحديث عن إمكانية إنضاج الرؤى حول القضايا المصيرية المشتركة ولتدارك الوقت الضائع، إلا أن اللوبي المعادي للمغرب كانت له وجهة نظر أخرى، حيث استثمر كل مؤهلاته في الأكاذيب وقلب الحقائق.

ففي الوقت الذي تعمل فيه إسبانيا جاهدة التقدم بمفاوضاتها مع التاج البريطاني من أجل استرجاع صخرة جبل طارق، نراها ترفض التخلي عن التعامل بالمنطق الاستعماري، كما ترفض الحديث عن احتلالها للأراضي المغربية، بل والتأكيد على أن سبتة ومليلية أراضي إسبانية، إذ مافتئ المسؤولون الإسبان يؤكدون على أن كل شيء قابل للمباحثات إلا قضية سبتة ومليلية الواقعتين ضمن خريطة المغرب الجغرافية وضمن حقوقه التاريخية.

وفي هذا السياق، نرى ضرورة وضع ملف سبتة ومليلية لدى اللجنة الرابعة للأمم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار الإسباني لسبتة ومليلية وباقي الجزر المتوسطية وترسيم الحدود البحرية، خاصة في منطقة جزر الخالدات.

وإذ ندرك أن داخل الشعب الاسباني وداخل سياسييه وداخل مجتمعه المدني قليل من بذور الحكمة والتبصر وبعض من المؤمنين بصدق التاريخ، نتوجه إلى صوت العقل والحكمة في الجانب الإسباني، من مسؤولين سياسيين ومثقفين ومجتمع مدني وصحافة، كما نتوجه إلى الشعب الإسباني الذي تربطنا وإياه أواصر تاريخية وعلاقات جوار، ونتوجه من خلاله إلى كل الضمائر الحية الإسبانية لتعديل مواقفها المنحازة لأطروحات الجزائر حول الصحراء المغربية، خاصة أن الشعب الإسباني اكتوى ولازال يكتوي بنار الانفصال، ولن يرضى أن نقف غدا داعمين لانفصالي الباسك مثلا.

إننا مطالبون بمواصلة الجهد والعمل على تكريس مصداقية خطابنا السياسي ومصداقية أدائنا الدبلوماسي وتفعيل كل الإمكانيات الدبلوماسية، ومن بينها الدبلوماسية البرلمانية التي يجب أن تعتمد على المعرفة والكفاءة والخبرة والخروج من دائرة الأعراف السابقة.

إن ما وقع، يفرض علينا مقاربة واضحة وجديدة لملف وحدتنا الترابية من خلال وحدة الرؤية وتحديد المسؤوليات والتجرد من الحسابات الضيقة، على الدولة المغربية الاستمرار بأقصى ما يمكن من إبداع في بناء المغرب الموحد المتضامن المعتز بعمقه التاريخي والحضاري والحريص على وحدته الترابية.

إن أحسن رد على الأعداء والخصوم هو التقدم في بناء مغرب ديمقراطي بمؤسسات منتخبة بشكل شفاف ونزيه، مغرب تحترم فيه حقوق الإنسان وتشاع فيه حرية التعبير.

إن أحسن رد على الأعداء والخصوم هو التقدم في بناء اقتصاد وطني قوي منافس، وبناء وطن بدون فوارق اجتماعية صارخة بين فقرائه وأغنيائه وبدون فوارق مجالية بين جهاته ومناطقه، مغرب يوفر فرص النجاح بشكل متساوي لجميع أبنائه.

إن أحسن رد على الأعداء والخصوم هو التقدم في بناء مغرب الأوراش الكبرى، الذي يجعل من أولوياته تنمية اقتصادية قوية، تنتج الثروة وتقوم بتوزيعها بشكل عادل ومنصف.

كل التحية والإجلال والمجد والخلود لشهداء الواجب الوطني، هذا الوطن القوي والعظيم برجاله ونسائه.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للأستاذ عبد الحميد فاتحي، الكلمة الآن للأستاذ منصور عبد السلام عن مجموعة الإتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عبد السلام منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على رسوله الكريم وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الحضور المحترمين،

إن عقد جلسات طارئة للبرلمان المغربي بغرفتيه لرد على الموقف العدائي الصادر عن البرلمان الإسباني أمر ذو أهمية بالغة ورد فعل مشروع لإظهار الحق على الباطل، وسوف يكون الباطل بإذن الله زهوقا.

ولذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة عمالية تمثل الطبقة العاملة المغربية، نعتبر أن هذا الملتمس الصادر عن الغرفة السفلى للبرلمان الإسباني، نعتبره متسرعا، مبيتا، حقودا وعدائيا، وكيفما كان الحال لا يهمنا في شيء ولا يلزمنا.

نعتبره متسرعا لأنه غير متزن ولم يأخذ الأمور من جميع جوانبها، ولا باعتبار الرأي والرأي الآخر، ملتمس مبني على أسس كاذبة وواهية، غايته الوحيدة الوصول إلى هدف مرسوم ومبتغى محدد وهو إبراز العداء المجاني للمغرب والتنكر لجميع الاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية المتخذة منذ أكثر من 35 سنة.

ونعتبره مبيتا لأنه جاء نتيجة لسلسلة من العمليات المنسوجة والمفبركة بأكبر شكل من الوقاحة وعدم المسؤولية، وذلك ابتداء من أحداث العيون التي تمت تغطيتها من طرف الصحافة الإسبانية بالشكل الذي أرادت أن تظهره وتؤثر به على الرأي العام الإسباني والأوروبي للزج في الأخير بالبرلمان الأوروبي والإسباني في ارتكاب أخطاء مجانية قد تكون سببا في زعزعة منطقة شمال إفريقيا وجنوب أوروبا بأكملها.

ونعتبره حقودا ومعاديا لأنه موقف تفوح منه رائحة الكراهية والحقد، لا لشيء إلا لأن بلدنا والحمد لله يشق طريقه نحو التقدم والتنمية والديمقراطية والدفاع عن وحدته الترابية، ومطالبته باسترجاع أراضيه المغتصبة سبتة ومليلية والجزر الموالية، وذلك بتضامن كامل للشعب المغربي، موحدا وراء ملكه، يقطع الأشواط تلو الأشواط والمسيرات تلوى المسيرات، وما تصرف الحزب اليميني الإسباني المبيت إلا دليل قاطع على نجاح المغرب في جميع خطواته ومقاصده.

ونعتبر هذا الملتمس في الأخير لا يهمنا في شيء ولا يلزمنا لأنه لن يوقف مسيرتنا ولن يكون حجر عثرة أبدا في مسارنا الصحيح، المبني على بناء اقتصادنا والدفاع على وحدة ترابنا، أرضنا وشواطئنا شبرا شبرا بجميع الوسائل المشروعة، وما نجاح المسيرات التعبيرية للشعب المغربي في الداخل والخارج إلا دليل قاطع على وحدة صفنا وتلاحم جميع قوانا للاستمرار في مسار التنمية والديمقراطية.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

إن الاتحاد المغربي للشغل، في إطار الدبلوماسية النقابية، وعبر علاقاته الدولية الواسعة مع مختلف المنظمات النقابية الشقيقة والصديقة عبر مختلف القارات، قام ويقوم بالتصدي للهجومات المعادية لبلادنا، وهكذا وفي المؤتمر الأخير الذي ضم جميع نقابات العالم في فانكوفر بكندا، حاول مرتزقة البوليساريو وأولياء نعمتهم من النقابات الإسبانية إقحام ما تسمى نقابة البوليساريو إلى قاعة المؤتمر، بل أكثر من هذا طالب هؤلاء بالعضوية والانضمام إلى هذا الاتحاد، فتصدى لهم المناضلون النقابيون بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وأحبطنا هذه المؤامرة الدنيئة ورفض هذا الطلب، وهزمت بذلك النقابة الإسبانية المسماة باللجن العمالية الإسبانية، وكان نصرا كبيرا بمبادرة وتلقائية، أملاها علينا واجبنا الوطني داخل الاتحاد المغربي للشغل، كما كان ذلك في روما وفي لومي وفي محطات أخرى.

وإننا من أعلى هذا المنبر نوجه نداءا للنقابات الإسبانية، وخاصة النقابة العمالية الإسبانية (comisiones obreras) ونقابة الاتحاد العام للشغل (U.G.T)، وفي إطار التضامن النقابي والروابط التاريخية التي تجمع بين الطبقة العاملة المغربية والإسبانية إلى القيام بدورهم النقابي وتحمل مسؤوليتهم بالضغط على الحزب الشعبي الإسباني وعلى كل اللوبيات الإسبانية التي تهدف وتحن إلى الرجوع بنا إلى القرون الماضية، قرون الاستعباد والاحتلال ونهب ثروات الشعوب وخلق وإبداع استعمار جديد من نوع جديد.

إن الاتحاد المغربي للشغل لن يقبل مثل هذه التصرفات والممارسات التي ستؤثر لا محال على علاقاتنا النقابية عامة وعلى الاقتصاد الإسباني بصفة خاصة.

إن الاتحاد المغربي للشغل كفصيلة من معركة التحرير، قاومنا الاستعمار الفرنسي والإسباني، وقدمنا أروح عمالنا وعاملاتنا للاستشهاد في سبيل تحرير الوطن، فلنتذكر الإضراب العام لدجنبر 52 للمطالبة بالاستقلال والتصدي لهجومات المستعمر، ولنتذكر الإضراب الوطني لنوفمبر 54 والذي كانت من ورائه نفس المسببات والأسباب الحالية.

وإننا اليوم نعتبر أنفسنا في معركة تحرير وطني من نوع آخر وبمعطيات أخرى، وإذا كانت معركة الأمس قد توجت بتحرير الأرض وخرجنا منها مرفوعي الرأس، فمعركة اليوم هي معركة من أجل الكرامة ومعركة الوطن ضد الاستعمار المغلف بالأساليب التدليسية، هذه المعركة ستكون الطبقة العاملة، من عمال وعاملات، كما كانت بالأمس في المقدمة وفي الصفوف

الأمامية للدفاع عن حوزة الوطن والمحافظة على جميع ترابه واسترجاع كل أجزائه المغتصبة.

السادة الحضور،

إن الاتحاد المغربي للشغل يعقد أيام 11 و12 دجنبر الحالي مؤتمره العاشر، وتتوافد علينا حاليا للمشاركة في هذا المؤتمر عشرات من الوفود الأجنبية من العالم العربي والقارات الإفريقية والأوروبية والآسيوية، وقد قررت الأمانة الوطنية لمنظمتنا تخصيص جلسة خاصة لهذه الوفود ولشرح الموقف العدائي الإسباني من منظورنا النقابي.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، أخيرا، نؤمن بالحوار بجميع مستوياته، نحاور من يحاورنا، نتفاوض مع من يتفاوض معنا ونعادي من يعادينا، هكذا كنا وهكذا سنبقى كمغاربة أحرار، لا يمسون في أرضهم ولا في كرامتهم وسيكون النصر حليفنا لأن قضيتنا قضية عادلة ومصيرية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للأستاذ منصور عبد السلام، الكلمة الآن لمجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الأستاذ عرشان عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة البرلمانية باسم مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية لنعبر عن رأينا بخصوص التطورات المتلاحقة لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية وحدتنا الترابية وموقف البرلمان الإسباني الأخير من أحداث العيون، التي قام بها بعض الانفصاليين المتطرفين وأصحاب السوابق الإجرامية.

تلك الأعمال التي تدخل في خانة الإرهاب، والتي التزم الحزب الشعبي الإسباني الصمت إزاءها ومن سار في فلكه من الأحزاب الإسبانية وبعض الأحزاب الأوروبية، وهي الأحداث التي لاحقتها عيون الحاقدين والحساد الناقمين على مسيرة المغرب التنموية وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من طرف حكام الجزائر، الداعمين ماليا وإعلاميا وسياسيا لانفصاليين من البوليساريو ومن طرف المستعمر الإسباني، الذي كشر عن أنيابه وكشف عن أحقاده من خلال موقف الحزب الشعبي الإسباني وعدائه للمغرب وهجومه في البرلمان الأوروبي، الشيء الذي جعل يجر وراءه في حملات إعلامية تضليلية أحزابا وأصواتا أخرى في الكورتيس الإسباني الذي تبنى قرارا بالإجماع ضد المغرب وضد وحدته الترابية.

كشف من ورائه على أنه ضالع في المؤامرة التي تحاك في السر والعلن ضد قضايانا الوطنية بتنسيق وتعاون مكشوف مع حكام الجزائر في الحملة المسعورة التي يعاكسون بها سياسة المغرب ونضاله من أجل إنهاء هذا المشكل المفتعل عن طريق اقتراح الحكم الذاتي كحل عقلاني وواقعي، استجاب له المنتظم الدولي ومجلس الأمن باعتباره الحل الديمقراطي الأنجع لإنهاء مشكل استرجاع الصحراء المغربية الذي خلقه الاستعمار الإسباني، حيث بقيت الصحراء المغربية غصة في حلقه، لم يستطع ولم يقبل أن يهضم رجوعها إلى البلد الأصلي المغرب عن طريق معجزة المسيرة الخضراء التي أبدعها المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه.

ومنذ أزيد من 35 سنة التي تفصلنا عن المسيرة الخضراء واسترجاع المغرب لصحرائه والجهود المادية والمعنوية التي قام به المغرب في الأقاليم الجنوبية التي عرفت قفزة تنموية هامة، نجد الجزائر تتبجح بمقاومة المليون شهيد، وهي تتآمر مع المستعمر الإسباني وتؤيده في استعمار أقاليمنا الجنوبية وسبة ومليلية، ورخصت لنفسها أن تأخذ أراضي مغربية من طرف الاستعمار الفرنسي، ومازالت إلى اليوم متمادية في غيها وخططها ومؤامراتها مع إسبانيا كدولة استعمارية.

وعندما قطع المغرب أشواطا متقدمة في ديمقراطيته وتنميته لأنه معروف عبر تاريخه القديم والحديث بعراقته وحضارته وعلو كعبه في الدفاع باستماتة عن سيادته ووحدته الترابية والوطنية، ها هم أبناء الاستعمار وأجياله وغلته في اليمين الإسباني المتطرف الذي يحارب العرب والمسلمين، يرفع عقيرته وسعاره ضد المغرب وضد قضاياه الوطنية بخسة وقلة حياء للجمع حوله في البرلمان الإسباني الآراء الرجعية والتقدمية ضد وحدتنا الترابية وضد تطلعاتنا الديمقراطية، لا لشيء سوى للمستوى المتقدم للعلاقات المغربية الأوروبية وللمستوى التنموي الذي يعرفه المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس، الذي يدشن الأوراش الكبرى تلو الأوراش، وعلى رأسها الميناء المتوسط الذي ترك العدو باهتا أمام ضخامة المشروع والإستراتيجيات الاقتصادية وأثرها على مسيرة المغرب التنموية، وغيره من المشاريع الاقتصادية والسياحية الكبرى التي تجعل المغرب يتقدم بخطوات محسوبة وخطط ومناهج لبناء مستقبله بأيادي أبنائه الذين يذودون عن حوزتهم وكيانهم وكل حبة رمل من صحرائهم.

لقد تفهمنا الموقف العدائي للإسبان والأسباب التي دعته إلى ذلك لأنها متلاحقة عبر التاريخ منذ انتصار المغرب في معركة الملوك الثلاث والانتصارات المتوالية، كلها تجعل من الجار الإسباني يغار ويحقد على المنجزات الكبرى للمغرب وعلى سياسته وطموحاته، حيث بقيت في نفسه أشياء من الماضي الاستعماري الدكتاتوري، يريد توظيفها اليوم لإخفاء أزمته الاقتصادية والاجتماعية ويضعها ضمن أجنداته الانتخابية وصراعاته مع الحزب الاشتراكي الحاكم.

وللرد على أعداء المغرب وخصومه من الطغمة العسكرية الحاكمة في الجزائر وأحزاب إسبانية والانفصاليين في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها قضية وحدتنا الترابية، نعلن أن الحركة الديمقراطية الاجتماعية تدعو كافة القوى الحية بالبلاد من الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية ومكونات المجتمع المدني إلى المزيد من تقوية الجبهة الداخلية ودعم روابط الإجماع الوطني حول مغربية الصحراء وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره، والشروع في تحقيق السياسات المعلنة، كالجهوية الموسعة والمتقدمة والاستمرار في المبادرات الوطنية للتنمية البشرية، والمزيد من التضامن والوحدة الوطنية بروح المواطنة والدفاع عن المؤسسات الدستورية والمقدسات العليا للبلاد لأن تضامننا واتحادنا قوة في وجه الأعداء حتى نحقق لبلدنا المزيد من الانتصارات.

والسلام عليكم رحمة الله.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السي عرشان، الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عبد الإله الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن أتقدم بهذه المداخلة حول الأحداث الأخيرة وحول موقف البرلمان الإسباني من قضية وحدتنا الترابية.

تواصل بعض الجهات الحزبية والسياسية والإعلامية الموالية للطرح الانفصالي مسلسل مواقفها العدائية والدعائية للوحدة الترابية للمملكة وسيادتها على الصحراء المغربية المسترجعة بعد افتضاح شأنها من خلال ظهور زيف الادعاءات التي روجتها حول حقيقة الأحداث التي عرفتها مدينة العيون يوم 8 من نونبر 2010، وبعد أن قال الشعب المغربي بكل مكوناته في تعبئة ووعي وحماس منقطع النظير، يذكرنا بالمسيرة الخضراء المظفرة التي وضعت حدا للوجود الاستعماري الإسباني بالصحراء المغربية.

وهكذا، عملت هذه الجهات جاهدة على استصدار مذكرة تدين ما سمته أحداث العنف في العيون، وتطلب فيها من الحكومة التنديد بتلك الأحداث، وتدعو المينورسو إلى فتح تحقيق بشأن عدد الأشخاص الذين راحوا ضحية تلك الأحداث وتطالب فيها من الحكومة التنديد بتلك الأحداث وإبلاغ السلطات المغربية بانشغالهم بشأن وضع حقوق الإنسان في الصحراء.

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الإسبانية قد أكدت بأنها تبقي كل أبواب الحوار مفتوحة، ودعت إلى احترام مؤسسات كل بلد، وأن الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه رئيس الوزراء خوسي لويس ثباتيرو وافق على دعم الاقتراح بشرط أن لا يلقي مباشرة على عاتق المغرب مسؤولية تلك الأحداث، فإننا نرى في القرار وفي المواقف التي حركها الحزب الشعبي الإسباني الحاقد، سواء داخل إسبانيا أو داخل الاتحاد الأوربي، إصرارا مفضوحا على المواقف العدائية مع سبق الإصرار والترصد، التي سبق أن اتضح تهافتها وإصرارا على تبني الرواية الانفصالية رغم تأكد مغالطاتها، وتدخلا سافرا في السيادة المغربية وتشكيكا متواصلا في الحقائق التي قررتها مجموعة من التقارير الحقوقية الدولية والوطنية المستقلة، وإساءة واضحة للشعب المغربي ولمؤسسته التشريعية التي شكلت لجنة لتقصي الحقائق في الأحداث المذكورة واستهزاءا بالرأي العام العربي والغربي.

إننا لا نفهم هذه المواقف التي يسعى الحزب المذكور أن يجر إليها إسبانيا بجميع مؤسساتها ويرهن بها مصالحها الإستراتيجية، متجاوزا سياسة حسن الجوار مع المغرب، والركون العقيم إلى المزايدات السياسية التي كانت تمليها على الدوام الهواجس الانتخابوية، وتغذيها بعض البقايا الفكرية والنفسية المريضة كالحنين إلى الماضي الاستعماري، والغيرة من أن يكون المغرب دولة قوية مستقرة وكاملة السيادة على جميع ترابه الوطني، مع العلم أن إسبانيا لا تزال آخر قوة استعمارية في القارة تحت سلطتها الاستعمارية مدينتا سبتة ومليلية المغربيتان.

ونؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، باعتبارنا من الحركة النقابية المغربية المواطنة ومن النقابات الأكثر تمثيلية، رفضنا هذا الاستهداف المتواصل من لدن بعض هذه الجهات السياسية والإعلامية المعادية جهارا نهارا لوحدة المغرب واستقراره من خلال مواقفها المتحيزة، التي ستمس في العمق المصالح الإستراتيجية المشتركة، آملين أن تتغلب الحكمة وينتصر في إسبانيا صوت العقل والمنطق والحكمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اعتبرنا عند اندلاع مشكل مخيم "اكديم إزيك" بمدينة العيون المغربية الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر والأسبوع الأول من شهر نونبر الماض أن الأمر يتعلق باحتجاج عادي، عبر من خلاله مواطنون مغاربة بالعيون عن عدة مطالب اجتماعية من قبيل المطالبة بالحق في الشغل والسكن، وأنه يندرج ضمن تحركات عادية وطبيعية تدخل في إطار الحراك الاجتماعي والسياسي في المغرب.

فالتظاهر والاحتجاج أصبحا جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في المغرب، كما تشهد على ذلك الساحة المقابلة للبرلمان وشارع محمد الخامس،

وكما تشهد على ذلك الإضرابات والوقفات الاحتجاجية التي تنظمها المركزيات النقابية في مواقع مختلفة من المغرب.

وإلى جانب الحركة النقابية، يوجد مجتمع مدني ومجتمع حقوقي يتابع حقوق الإنسان ويصدر تقارير منتظمة، ولأن المغرب يتمتع بوجود حركة نقابية وحقوقية حقيقية ومستقلة، ولأنه لا أحد داخل هذه الحركة يقول بأن الوضع الاجتماعي أو الحقوقي هو وضع مثالي، فإننا نقول ونؤكد أن الحركة النقابية والحقوقية في المغرب ليست قاصرة كي تتعلم دروسا في الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.

لقد رفض المغاربة الوصاية، ورفض المغاربة الحجر على وطن ضحى ملكه بعرشه، وقامت على إثر ذلك ثورة وطنية، اصطف فيها الشعب المغربي وراء ملكه إلى أن أنهى عصر الاستعمار الغاشم، ونال المغرب استقلاله وواصل نضاله وسيواصله من أجل تعزيز سيادته على صحرائه المسترجعة وتحرير ما تبقى من أرضه المحتلة.

كل ذلك كان يقتضي من بعض الجهات الإسبانية المذكورة التي تلعب بنار الانفصال، وهي أول من اكتوى بناره وأعماله الإرهابية، التريث والتحلي بالموضوعية والنزاهة الفكرية قبل الانزلاق وراء بعض نزعات العداء التاريخي للمغرب والسقوط في فخ التضليل الذي تجيده وسائل الدعاية والإغراء الجزائرية وصنيعتها البوليساريو التي تأتمر بأمرها، وهو التضليل الذي سقط في فخه الإعلام الإسباني إلى حد انجراره إلى الاعتداء على ذاكرة الأطفال من ضحايا العدوان الإسرائيلي على حرب غزة الأخيرة، وضبطه متلبسا بالسعي إلى محاولة تغليط الرأي العام الإسباني والدولي بإيهامه أن تلك الصور والمشاهد جرت وقائعها بالعيون فوق أرض الصحراء المغربية، وهو ما يكشف زيف الدعايات الانفصالية وعدم مصداقية من يقف وراءها ويدعمها.

نحن في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق مركزية النضال من أجل تثبيت السيادة الوطنية على صحرائنا وتحرير باقي الأراضي المحتلة، كما أكد على ذلك التقرير الذي صادق عليه مؤتمرنا الوطني الخامس، إذ نندد بهذه الحملة العدائية والتكالب الذي يستهدف المغرب ووحدته وسيادته، كما عبرنا عن ذلك من خلال مشاركتنا في إطار الدبلوماسية النقابية في التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية في عدة مناسبات، كما حدث في روما ونيروبي وغيرها من المحطات، ومن خلال عدد من المراسلات التي وجهها الأخ الكاتب العام للإتحاد الوطني للشغل بالمغرب الأستاذ محمد يتيم لعدد من المنظمات النقابية الدولية والمؤسسات الأوربية ومن خلال مشاركتنا الفاعلة في المسيرة الوطنية تحضيرا وتنظيما وتعبئة وحضورا، نؤكد سنواصل التعبئة وراء جلالة الملك، وفي إطار الإجماع الوطني والتعبئة الوطنية الرائعة كما جسدتها المسيرة الشعبية لمدينة الدار البيضاء.

نحن نقول ونؤكد أنه قد حصلت لدينا القناعة، سواء من خلال مصادرنا النقابية بالعيون أو من خلال التقارير الحقوقية المستقلة الوطنية والدولية، أن الأمر في أحداث العيون الأخيرة يتعلق بدخول بعض الأطراف المناوئة للوحدة الترابية المغربية من بعض العناصر الانفصالية، بتخطيط ودعم مكشوف لأجهزة المخابرات الجزائرية والحاكمون والمتحكمون باسم العسكر الجزائري، من أجل السعي إلى تسييس الاحتجاجات بالركوب عليها وارتكاب أعمال إجرامية تخريبية وإرهابية.

كان بالأولى أن يهتم البرلمان الإسباني بأوضاع حقوق الإنسان في مخيمات العار بتندوف وإلى ما يعانيه المحتجزون من أوضاع متدهورة وقمع للأصوات المعارضة، وهو ما يؤكده التزيف الداخلي الحاد داخل جبهة البوليساريو، مما جعل العشرات من المواطنين المحتجزين يفرون من مخيمات تندوف ويلتحقون بوطنهم المغرب.

كان الأولى أن يخصص هذا البرلمان جزءا من غيرته الحقوقية من أجل فضح الممارسات المسيئة إلى حقوق الصحراويين المحتجزين، والضغط على حكام الجزائر ورهائنهم من مسؤولي البوليساريو من أجل الكف عن استخدام المواطنين الصحراويين في جلب عطف المنظمات الدولية والدعم المالي الذي يستخدم لخدمة المصالح الشخصية للمسؤولين النافذين منهم.

وبالعكس من ذلك، لقد كان صوت اليمين غائبا ولم نسمع أنه تحرك داخل الاتحاد الأوروبي أو داخل البرلمان الإسباني إثر اختطاف واحتجاز السيد مصطفى سلمى ولد مولود القيادي السابق في جبهة البوليساريو، والذي التحق بالمغرب وقرر الرجوع إلى معسكرات تندوف كي يشرح ويدافع بقناعة عن المقترح المغربي حول الحكم الذاتي الموسع.

لم نسمع لهذه الهيئات طيلة عقدين من الزمن حركة من هذا القبيل من أجل المطالبة بتشكيل اللجان أو مطالبة المنتظم الدولي بالكشف عن حقيقة المجازر التي عرفتها الجزائر طيلة الحرب الأهلية، والتي فضحها عاملون سابقون بالمخابرات الجزائرية.

لا نفهم كيف تسمح تلك الجهات أن تدافع عن عمل إرهابي منظم، ذهب ضحيته رجال من القوات العمومية وعن أعمال تخريبية، وتلبس الضحية تهمة الإخلال بحقوق الإنسان وتطالب بالتحقيق الدولي فيه.

هل يرضى الإسبان أنهم إذا تدخلت أجهزتهم الأمنية للتصدي للأعمال الإرهابية الانفصالية الباسكية أن يقوم البرلمان المغربي بإصدار توصية للحكومة بالمطالبة بفتح تحقيق دولي مستقل؟ أين هو موقف الحزب الشعبي الإسباني من الأعمال الإرهابية التي انطلقت من أرض الجزائر طيلة ربع قرن تقريبا، واستهدفت المغرب قبل أن تحسم القوات المسلحة الملكية الباسلة الموقف ببناء الجدار الرملي؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا نؤكد، كما جاء ذلك على لسان الأخ الكاتب العام في تصريحه للقناة الثانية يوم المسيرة، أن مسيرة الدار البيضاء الرائعة تشكل تجديدا وتجددا نوعيا في مسار الوعي الوطني، وأنها كانت مسيرة تابعها وشارك فيها بكل قوة الجيل الذي ولد بعد المسيرة الخضراء، والذي أبدع في التعبير بمختلف الوسائل تمسكه بالوحدة الوطنية والسيادة المغربية على الصحراء واستعداده للنضال والتضحية من أجل التصدي لمؤامرات الخصوم.

وفي نظرنا، يتعين المحافظة من قبل الجميع، دولة وحكومة وأحزابا ونقابات ومجتمعا مدنيا، على هذا الزخم الذي تتناغم وتتكامل فيه الدبلوماسية الرسمية، التي ندعو إلى تطويرها وتجديد وسائل عملها مع الدبلوماسيـــة الموازية والمبادرة الرسمية بالمبادرات الشعبية، فالمغرب على أرضه وعلى صحرائه ومكونات المغرب بمختلف ألوانها وأشكالها ملتفة وراء جلالة الملك، وموحدة حين يتعلق الأمر بالوحدة والسيادة والكرامة الوطنية، وما ضاع حق وراءه مطالب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الشورى والاستقلال، هل هناك من متدخل؟ إن لم يكن هناك متدخل فقد أنهينا تدخلات للفرق البرلمانية وجميع المجموعات النيابية.

وشكرا لكم على انتباهكم، ورفعت الجلسة.